لبنان:التطلع للمستقبل في وقت الأزمات

مستوطنة غير رسمية في أنفه-شمال لبنان 2013 . ملتقط الصورة:سام تلرلنج/اوكسفام

أوراق أوكسفام للمناقشة

هي من أجل المساهمة في النقاش العام ودعوة ردود الفعل على قضايا التنمية و السياسات الانسانية.هي وثائق "التقدم في العمل"،والمنشورات النهائية لا تعكس بالضرورة المواقف السياسية لأوكسفام.فالاراء والتوصيات الواردة فيه تابعة للكاتب فقط.

OXFAM

المحتويات

العنوان 3
لبنان: الإستشراف في وقت الأزمات 3
ملخّص تنفيذي 3
مقدّمة .....
1. بلد في خضمّ الأزمة السياسية والإقتصادية .....
1.1 سياسة اللاسياسة 10
1.2 تعميم المشكلات: الإعتماد على الإستجابات على المستوى البلدي 11
1.3 الآثار الإقتصادية: تعزيز نماذج إنعدام المساواة 12
2. لاجئون، نازحون، وافدون أم مهاجرون؟ 13
2.1 الإطار القانوني لما قبل الأزمة 13
2.2 حظر الدخول والوضعية القانونية 14
2.3 إنطباعات اللاجئين: محدودية الخيارات وتنامي اليأس 17
3. الفقراء اللبنانيون: مرارة الواقع وصعوبة تحمّل المزيد 22
3.1 آليات الحماية الإجتماعية للفقراء اللبنانيين 23
3.3 القدرة الشرائية والديون وهشاشة الوضع 25
الخاتمة: خيارات السياسات وأسئلة مهمّة تستحق البحث 28
الهوامش .....

ملاحظة

تستند هذه الدراسة إلى برامج وشراكات وإلى ثلاثة بحوث أجريت بطلب من أوكسفام بين مارس/آذار وآب/أغسطس 2015، كان أوّلها تحليل أوكسفام السنوي لنظرة الجمهور إلى مخاطر الحماية وإستراتيجيات الحماية الذاتية التي تعتمدها المجموعات المختلفة المقيمة في لبنان. تعرض هذه الدراسة النوعية لخلاصات 209 مقابلة شبه منظّمة أجريت مع لاجئين سوريين وفلسطينيين قدموا من سوريا ومع المجتمعين المضيفين اللبناني والفلسطيني على امتداد لبنان. وترمي إلى تسجيل التغيّرات مع مرور الوقت في أوضاع الحماية واستراتيجيات التأقلم التي تعتمدها الجماعات في مواجهة الصدمات في خمس مناطق ريفية ومدينية مختلفة في لبنان. وقد طُلب من الأشخاص الذين أجريت المقابلات معهم أن يصفوا من خلال أسئلة مفتوحة حياتهم اليومية وما إذا كانوا قد تعرّضوا للتغيير وكيفية حدوث ذلك والتحديات التي واجهونها وكيف تعاملوا معها.

أما البحث الثاني فركّز على الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية في لبنان في محاولة لفهم أفضل لحياة الفقراء في لبنان ولآليات الدعم الرسمية وغير الرسمية التي يحصلون عليها في صراعهم المعيشي . هذا البحث هو بحث نوعي يوفّر فهماً أعمق لحياة الأسر الفقيرة من خلال 33 مقابلة معمّقة ومناقشات مجموعات التركيز باعتماد البحث التشاركي كمنهجية مبنية حول مقاربة معدّلة[1] لاقتصاد الأسرة المعيشية[2].

أمّا البحث الثالث الذي أجري بطلب من أوكسفام والذي استخدم لإعداد هذه الدراسة فيتعلّق بالاستقرار الإجتماعي في منطقة **T5** في شمال لبنان (وهي الكورة وبشرّي وزغرتا والمنية والضنية) حيث عملت أوكسفام مع البلديات ومجموعات اللاجئين. وقد سعى مشروع البحث الأخير إلى فهم آليات القوّة الرسمية وغير الرسمية وبنى الحاكمية على المستوى المحلي. كما تطرّق إلى دراسة أثر الأزمة السورية في هذه المنطقة بالإضافة إلى تفهّم الإحتياجات الأوليّة لكلّ من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم وأولوياتهم وهواجسهم، وإلى الآلية التي يمكن للفاعلين المحليين أن يعالجوا من خلالها التوتّرات ويحسّنوا التنمية المحلية. وقد أعتمد البحث على مناقشات 12 مجموعة مركّزة وعشرة مقابلات مع أفراد وقادة من المجتمع.

أعدّت هذه الدراسة لتستخدم كأداة حوار مع مختلف أصحاب الشأن المعنيين في لبنان وعلى المستوى الدولي بهدف التوصّل إلى تحديد الخيارات بشكل جماعي من أجل مواجهة فاعلة للأزمة الراهنة التي تعصف بالبلد. من خلال هذه العملية، تزمع أوكسفام تطوير سلسلة من التوجيهات الارشادية كوسيلة لتحليل أكثر عمقاً لمختلف المواضيع التي سيصار إلى تحديدها بالشراكة مع برنامجنا وشركائنا في لبنان.

أوكسفام في لبنان

في جميع الدول حيث تدير برامجها ، تطبّق أوكسفام مقاربة البرنامج الواحد التي تدمج المبادرات الإنسانية والتنموية والسياسات من أجل إحداث التغيير والتعاطي مع الأسباب الجذرية للفقر والمعاناة وانعدام المساواة.

وفي السياق اللبناني، حيث تشكّل التحديات التنموية والحاكمية خلفية لأزمة اللاجئين الإنسانية، تهدف مقاربتنا ذات البرنامج الواحد إلى الإستجابة للحاجة الماسّة لعمل تنموي وإنساني يتكاملان ويسيران بصورة متوازية.

وبالإعتماد على مجالات خبرة أوكسفام العالمية، وعلى تركيزنا إجمالاً على الفقر وانعدام المساواة، تواصل أوكسفام تركيزها على العدالة الإقتصادية والمساعدات الإنسانية وحقوق المرأة والعدالة الجندرية والمواطنية الناشطة في ظلّ سياسات وحملات موجّهة عبر مسارات العمل الموضوعية الأربعة هذه.

ففي إطار البرامج الإنسانية، يعني ذلك إدماج برنامج WASH (الماء والإصحاح والنظافة) والحماية وبرنامج المال النقدي المتعدّد القطاعات وكذلك تحسين كسب سبل العيش للسوريين وعلى من ينطبق عليهم ذلك من الفلسطينيين. كما يشكل التركيز على حقوق المرأة والبرامج الآمنة أحد الجوانب الأساسية لهذا العمل.

وفي إطار البرامج التنموية، تعمل أوكسفام مع شركائها للتعاطي مع مسائل الحاكمية بما في ذلك دعم تقديم الخدمات الأساسية للفقراء اللبنانيين واستكمال الضروري من المساعدات الإنسانية للاجئين في لبنان علاوة على تعزيز إدارة شفافة ومحلّ مساءلة للموارد والتوزيع العادل للثروة. وبناءاً على تحليل سلسلة القيم، سوف تسعى أوكسفام كذلك إلى تعزيز الأعمال التجارية الصغيرة في الأسواق ذات الصلة وإلى العمل مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل للنساء والشباب. ومن خلال التركيز على العمل مع النساء والشباب، ترمي أوكسفام إلى تعزيز مقاربة مواطنة تقوم على الحقوق على المستويين المحلي والوطني.

تناصر أوكسفام حقوق المرأة وتمكينها في لبنان منذ أكثر من عشرة سنوات. ولطالما وضعت في صلب عملها تمكين النساء من خلال الإلتزام الإقتصادي كي تشارك المرأة بصورة أكثر فاعلية في عملية اتخاذ القرارات في البيت والمجتمع وتعزيز وصولها إلى العدالة.

العنوان:

لبنان: الإستشراف وقت الأزمات

ملخّص تنفيذي

يرجع تاريخ تواجد أوكسفام على الأرض في لبنان إلى العام 1993. وخلال السنوات الأربع الماضية، نشطت أوكسفام، حالها حال العديد من المنظمات الإنسانية، إستجابة للصراع في السوريا والذي نتج عنه تدفّق اللاجئين. أصبح من الواضح، وبصورة مطّردة، أنّ المقاربات التقليدية للإستجابة لمشكلة اللجوء قد فشلت في سدّ احتياجات اللاجئين وحلّ مشكلات الدول المجاورة، إذ تتداخل المشكلات الإقتصادية والفقر مع أزمة اللجوء. وفي لبنان تحديداً، الذي تحكمه السياسات الطائفية والذي يخضع لتأثير السياسة الإقليمية، تزيد تحدّيات الحاكمية من تعقيد الوضع.

أجرت حتى لحظتنا الراهنة أطراف عدّة ومن بينها أوكسفام[3] العديد من الدراسات التحليلية للتحديات والآثار المفروضة على اللاجئين السوريين في لبنان والناجمة عن توافدهم، إلا أن معظم هذه التحليلات قد أجريت من المنظور الأوسع للأزمة السورية، لذا غالباً ما لم تأخذ في عين الإعتبار لبنان بحدّ ذاته كبلد يعاني أصلاً من الأزمات أو أن هذه الدراسات قد أجريت من المنظور الأشمل لانعدام المساواة والفقر. تتعرّض هذه الدراسة، عوضاً عن ذلك، إلى الجوانب الحسّاسة للجوء بما في ذلك الوجود السابق للاجئين والمسائل الإقتصادية والفقر والحاكمية في لبنان. كما تهدف إلى تسليط الضوء من منظور لبناني على بعض التحديات التي يواجهها هذا البلد والأشخاص المقيمون على أرضه.

من هنا، تثير هذه الدراسة بشكل متعمّد مشكلات الواقع الصعب للسكان في لبنان، إذ تعكس تحديات حقيقية على مستوى البرامج والسياسات، وذلك من خلال الإعتماد على برامجنا وشراكاتنا واستشارة أفراد المجتمع في أثناء السنوات الماضية، في محاولة منا للمواءمة بين استجابتنا للفقر والإستجابة الإنسانية للجوء، وقد اعتمدنا في ذلك مقاربة قائمة على الحقوق، تشمل جميع أفراد المجتمع. ويعكس هذا الواقع الصعب هواجس عامّة بشأن حق اللجوء والهجرة ومخاوف المجتمعات المضيفة، كما أنه يسلّط الضوء على الحاجة إلى تغيير جذري في حجم الإنخراط الوطني والدولي في لبنان.

كما تتعرض الدراسة لقضية طرح سياسات مبنية على الحقوق الدولية والوطنية كقاعدة للحوار والتي إذا ما طبّقت لتعزيز انخراط الأطراف في لبنان فإنها قد تساعد على إعادة تصوّر مقاربات لإيجاد حلول على المدى الطويل للبنان ككل وللمجموعات اللاجئة إليه.

بلد يعاني من الأزمات

منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس/آذار 2011، إمتدّت آثارها السياسية والإجتماعية والإقتصادية إلى لبنان. وبعد مضي خمس سنوات على بداية الأزمة [4]، ما زالت ترددداتها على هذا البلد في تنام مطّرد. يأوي لبنان اليوم أكبر نسبة لاجئين قياساً إلى عدد السكان في العالم، تصل إلى واحد من خمسة، أي أن ثلاثين بالمئة من إجمالي السكان هم من اللاجئين. ويتوزّع هؤلاء على ألف وسبعمئة منطقة على امتداد البلاد، أعمار نسبة كبيرة منهم دون الثامنة عشرة[5]، وهذا من بين مؤشرات الضعف المتنامية للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على حدّ سواء.

وتقدّر الكلفة السنوية للأزمة السورية على لبنان اليوم بسبعة ونصف مليار دولار أمريكي، تصل كلفة الإنفاق على الخدمات منها إلى مليار ومئة مليون دولار أمريكي بسبب تنامي الطلب على الخدمات[6]. وقد تأثرت السلطات المحلية كثيراً بسبب زيادة الطلب على مواردها لكونها المستجيب الأول للأزمة، لا سيما في المناطق التي تضاعف تعدادها السكاني بنسبة 100%.

كانت المجتمعات الأشدّ فقراً في لبنان هي من بادرت إلى استقبال اللاجئين السوريين، لا سيما بسبب انخفاض كلفة المعيشة في مناطق هذه المجتمعات[7]. يتوزع قرابة 86% من اللاجئين السوريين على 242 منطقة[8] يعيش 66% من سكانها اللبنانيين على أقلّ من أربعة دولارات يومياً[9]. وترتفع أرقام الفقر هذه في المجتمعات الفلسطينية التي تستضيف اللاجئين السوريين.

"لم يتوفّر لدينا أي مال لشراء أغراض للبيت منذ أن تزوجنا. كلّ ما ترونه هنا هو أثاث عمره أكثر من عشرين عاماً". شهادة امرأة لبنانية لأحد باحثي أوكسفام.

غير أنّ هذه المجتمعات كانت كذلك الأشدّ تأثراً بارتفاع كلفة المعيشة والتضخم وتراجع الخدمات العامّة، مع محدودية الإستثمارات العامّة والدولية حتى اللحظة في تطوير برامج الحدّ من الفقر أو خطط التوظيف أو تأمين الخدمات العامّة في هذه المناطق.

قبل الأزمة السورية عام 2011، كان عدد اللبنانيين الذين يعيشون على أربعة دولارات يومياً يقدّر ب 37% [10]. وفي نهاية 2014، يقدّر أن مئة وسبعين ألف لبناني إضافي تحوّلوا إلى فقراء فيما تضاعفت نسبة البطالة، لتتخطى 20%، لا سيما في أوساط الشباب من غير أصحاب المهارات، كنتيجة لضعف الحاكمية وسوء إدارة الأزمة[11].

وعلى خلفية ارتفاع البطالة وكلفة المعيشة هذه، يعاني اللاجئون من سياسة الحكومة اللبنانية الرامية إلى إدارة أزمة اللجوء في لبنان، التي أقرّت في أكتوبر/تشرين الأول 2014 ووضعت حيّز التطبيق إعتباراً من يناير/كانون الثاني 2015. وتمثل هذه السياسة أهداف الحكومة اللبنانية وافتراضاتها حول الأزمة ولكنها تفتقر إلى آلية واضحة للتطبيق. ومن خلال هذه السياسة، أعلنت الحكومة اللبنانية نيّتها (1) تقليص أعداد اللاجئين على أرضها من خلال وقف اللجوء على الحدود، و(2) معالجة مشكلة الأمن من خلال تعزيز الشرطة البلدية وتكليفها ضبط أمن اللجوء، و(3) تخفيف وطأة الآثار الإقتصادية.

ويطلب إلى اللاجئين السوريين المتواجدين قبل البدء بتطبيق سياسة أكتوبر/تشرين الأول التوقيع على تعهّد بعدم العمل لحظة تجديد إقامتهم مع شرط التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو تقديم كفالة من مواطن لبناني لتجديد الإقامة. ولا توفّر كلتا الطريقتين سوى حماية قانونية محدودة للاجئين، مع انعدام أو محدودية خياراتهم لكسب العيش. نتيجة لهذه الإجراءات، واعتباراً من سبتمبر/أيلول 2015، أصبح ما يقدّر بستين بالمئة من اللاجئين السوريين وتسعين بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين[12] اللاجئين من سوريا من دون إقامات صالحة، معرّضين بذلك حمايتهم للخطر ومضاعفين من إمكانية استغلالهم[13]. وقد خلص تقييم ضعف اللاجئين السوريين لعام 2015 إلى أن 70% من جميع اللاجئين السوريين يعيشون اليوم دون خطّ الفقر، مع كون 50% من هؤلاء دون خط البقاء على قيد الحياة (فيما لم تكن هذه النسبة تتجاوز 29% في العام 2014). وفي الوقت عينه، يقدّر بأن 70% من الفلسطينيين اللاجئين من سوريا يعيشون دون خطّ الفقر وأن 91% من هؤلاء يفتقدون الطعام أو لا يملكون المال اللازم لشرائه[14].

إستجابة شاملة

تفترض هذه الدراسة أن الوضع القائم في لبنان لم يعد قابلاً للاستمرار لأي من اللاجئين أو من فقراء اللبنانيين. وتظلّ الإستجابة على المستويين الوطني والدولي دون القدر الكافي، ما يعني استمرار اللاجئين من سوريا في البحث عن حلول بديلة دائمة بأنفسهم، فيما يرزح الفقراء اللبنانيين والفلسطينيين تحت وطأة ارتفاع كلفة المعيشة وتقلّص الخدمات العامّة وارتفاع نسبة البطالة، ما يدفعهم هم أيضاً إلى البحث عن حلول كالهجرة إلى أوروبا.

"فررت من الحرب دون أن أحمل شيئاً معي. أتيت إلى هنا ولم أستطع كسب قوتي اليومي. يقدّم لي الناس بعض الأشياء أحياناً، لكنني لا أستطيع سداد الإيجار أو شراء احتياجاتي.... أخشى حتى من السير في الطريق، وأرتعد خوفاً لكون إقامتي منتهية الصلاحية... لقد فرضت علينا شروط تعجيزية... تخنقنا! نحن حقاً يائسون..." رجل سوري تجاوز الثلاثين، مقيم في طرابلس.

وفي غياب استجابة شاملة مصمّمة خصيصاً للسياق اللبناني الأعمّ، سيكون على الغالب ثمّة ارتفاع ملحوظ في بعض الآثار على الأشخاص وآليات التأقلم السلبي التي يتبنّونها. ويتضمّن ذلك بالنسبة إلى اللاجئين استمرار الهجرة المحفوفة بالمخاطر والتداعيات الخطيرة على موضوع الصحّة والتعليم والرفاه. أمّا بالنسبة إلى فقراء اللبنانيين والفلسطينيين نلاحظ تنامي الفقر والبطالة وزيادة في آليات التأقلم السلبي التي ينتج عنها تراكم الديون وتراجع القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. لا بدّ للحكومة اللبنانية إذاً من اتخاذ إجراءات حقيقية، لاعتماد سياسات تكفل الحماية للجميع على أراضيها، وتقوم على مقاربة مبنية على الحقوق والتزام بنّاء من المجتمع الدولي.

وبالإستناد إلى برنامج أوكسفام وشراكاتها في مجالات الحماية والفقر والحاكمية، سوف نسرد في ما يلي عدداً من السياسات ليصار إلى مناقشتها في جلسات طاولات مستديرة ولقاءات حول المواضيع التي ستطرح للبحث في هذه الدراسة مع أصحاب القرار الرئيسيين ومجموعات المجتمع المدني والشركاء في التنمية. وقد أعدّت هذه الدراسة لكي تستخدم كأداة حوار مع مختلف أصحاب الشأن المعنيين في لبنان وعلى المستوى الدولي بهدف التوصّل إلى تحديد الخيارت بشكل جماعي من أجل مواجهة فاعلة للأزمة الراهنة التي تعصف بالبلد.

1) سياسة لجوء شاملة تسمح للاجئين السوريين بالعيش بأمن وكرامة

بعد انقضاء خمس سنوات على الأزمة السورية، وفي غياب مؤشرات على قرب انتهاء الصراع، ومع وجود عدد كبير من اللاجئين خارج البلاد لمدة فاقت أربع سنوات أحياناً، لا بد من اعتبار اللجوء الراهن حالة لجوء طويل الأمد[15]، الأمر الذي سوف يستلزم تغييراً في السياسات والإجراءات من قبل جميع المعنيين. كما لا بدّ من الإعتراف بضرورة توفير المعايير والإجراءات الأساسية الدنيا بما يتناسب مع حالة موجات اللجوء الكثيف وفق معايير EXCOM التي تحدّد ماهية هذا اللجوء[16]. ويعتبر أن لبنان يواجه اليوم هذا النوع من اللجوء في سياق خلاصات EXCOM رقم 22، وذلك في انتظار الترتيبات لحلّ دائم. ولا بدّ من أن تصاغ هكذا سياسات في ضوء دروس عالمية تستقى من حالات أخرى للجوء طويل الأمد، بما في ذلك أمثلة من تاريخ المنطقة الحديث. ويجب التأكد من عدم كون السياسات والممارسات المطبقة حالياً عائقاً في وجه تحقيق الهدف الأبعد المتمثل في حلول دائمة للاجئين، كما يجب أن تسهم استباقياً في تمكينهم من اتخاذ قرارات مستقبلية، بما في ذلك العودة إلى وطنهم.

كما انّ على الحكومة اللبنانية أن تراجع سياستها المصاغة في أكتوبر/تشرين الأول 2014، وأن تقيّم برويّة أكبر الآثار البالغة التي نتجت عنها خلال العام المنصرم، وأن تحلّل المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الوضع الراهن في حال استمرّ تطبيق تلك السياسة. إنطلاقاً من هذه الزاوية، لا بدّ من تطوير سياسة لجوء تكون شاملة ومتعددة القطاعات وراسخة في مجال حقوق الإنسان الدولية وتوفّر المزيد من الخيارات البنّاءة للإستجابة. كما يجب أن تكفل السياسة هذه حماية أفضل للاجئين السوريين في أثناء لجوئهم وتمكينهم خلال تواجدهم على الأراضي اللبنانية من الحصول على شكل من أشكال الوضع القانوني يمنحهم، من جهة، حقوقهم الأساسية ويمكنهم، من جهة أخرى، من إعالة أنفسهم. علاوة على ذلك، وبالنظر

إلى المستقبل، يجب أن تتضمن هذه السياسة بنوداً تعترف بأهمية وشرعية بقاء هؤلاء اللاجئين على تواصل مع بلدهم الأصلي كمساهمة إيجابية في عودة مستدامة إليه وإعادة إعماره مستقبلاً. ويتمّ ذلك من خلال السماح، إلى حدّ ما، بنوع من الحركة القانونية بين لبنان وسوريا مع الإبقاء على حقّ الحماية في لبنان.

وعلى الرغم من عدم مصادقة لبنان على إتفاقية 1951 فإن ذلك لا يشكّل عائقاً أمام تطوير سياسة لجوء إستراتيجية وشاملة. ولما كان لبنان من أولى الدّول الموقّعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدد من الإتفاقيات الدولية الأساسية الأخرى، فإنه يمتلك عدداً من الأطر التي يمكن أن يستخدمها كدليل لصياغة مقاربة أكثر شمولاً.

2) إعادة التوطين وقبول الحالات الإنسانية والطرق القانونية الآمنة الأخرى كجزء من حزمة حلول شاملة

من أجل مساعدة لبنان والدول المجاورة على التعاطي مع موجات اللجوء الكثيف، على المجتمع الدولي اعتماد مقاربة استجابة للجوء أكثر مصداقية، تدمج تقديم تمويل المساعدات وبناء طرق قانونية آمنة للراغبين في الإنتقال إلى دول أغنى، بما فيها دول المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع آليات تطبيق اللجوء وقنوات الهجرة القانونية وزيادة أعداد المسموح لهم بإعادة التوطين، سيما باستقاء الدروس المتوفّرة من أفضل الممارسات الدولية والتجارب في مناطق أخرى.

ومع التدهور الشامل لظروف الحياة في لبنان، وانعدام القدرة على الوصول إلى الحماية والحقوق الأساسية، غالباً ما ينظر اللاجئون إلى الهجرة إلى بلد آخر كخيار وحيد للممارسة حقهم في البحث عن الحماية.و يجب الإعتراف بأن حجم اللجوء من الضخامة بحيث يصبح صعب جداً على الدولة ضمان حق اللجوء للمتوافدين، لذا كان على المجتمع الدولي تأمين المزيد من الدعم من خلال خيارات إعادة التوطين وأشكال انتقال اللاجئين الأخرى. كما أنّ على الدول الغنية زيادة نسب إعادة التوطين للاجئين الأكثر عرضة ومضاعفة الحماية وأعداد القبول الإنساني على مختلف أشكاله، بما في ذلك لمّ شمل الأسر، ليصل إلى نسبة عادلة تبلغ 10% من مجمل أعداد اللاجئين، وذلك بحلول نهاية 2016.

بيد أنّ إعادة التوطين، كما تطبّق اليوم، قد لا تجدي نفعاً إلا إذا جاءت في إطار حزمة حلول شاملة[17]، إذ على الدول الغنية فتح قنوات قانونية وشرعية وخطط انتقال[18] قابلة للتطبيق انطلاقاً من بلد اللجوء الأول الحالي. قد تضمن هذه القنوات البديلة مزيداً من الوضوح والشفافية للاجئين الراغبين في مغادرة البلد ممن لا يمكنهم الحصول على حق إعادة التوطين، بما في ذلك ضمان طرق آمنة وقانونية للسوريين الباحثين على العودة إلى أراضيهم والبقاء فيها. إنّ فتح قنوات قانونية للوصول إلى دول أخرى من خلال التقدّم بطلبات طوعية قد يكسر حلقة الإنتقال القسري، كما سوف يسمح بالسفر الآمن وبكرامة، وبالإعتراف بالحق في بدائل للحماية وحق اللجوء[19]. ويجب أن تشمل هذه البدائل حقوق الأسر في لمّ الشمل وفرص هجرة الأكاديميين والعمال مع ضمان حقوق اللاجئين السوريين الذين سوف يستفيدون من هذه الحلول وفق إتفاقية اللجوء.

علاوة على ذلك، وبهدف توفير العيش بكرامة للاجئين في حالات اللجوء الطويل الأمد، وتقليص التوترات بين المجتمعات، وتقديم حلول على المدى البعيد، لا بدّ للمانحين الدوليين من الإسهام بحصصهم من التمويل العادل لضمان تأمين الإحتياجات الإنسانية الأساسية. ويجب أن يشمل ذلك تمويل مشاريع على المدى الطويل ترمي إلى تحسين اعتماد اللاجئين على أنفسهم. كما يجب إفساح المجال وتوفير الموارد لضمان تقديم وكالات الغوث مساعداتها من دون تحيّز، وبناءاً على احتياجات اللاجئين حصرياً، دونما النظر إلى جنسية المستفيدين أو وضعهم، تطبيقاً لمبدأ "لا ضرار" مع أخذ احتياجات المجتمعات الضعيفة والمهمّشة الأخرى في لبنان في الإعتبار.

3) بنى الحاكمية المحلية التي تحظى بالدعم والتمويل الكاملين في ظلّ احترام حكم القانون

يخضع نظام الخدمات العامّة المحلّي لضغط شديد، فيما لا تكفي الإستثمارات لتنمية الإقتصاد المحلي. كما تتحمّل البلديات وطأة الإستجابة لأزمة اللجوء، على قلّة مواردها ومقدّراتها. ولقد دفعها ذلك إلى اتخاذ قرارات تتجاوز أحياناً الأطر القانونية الوطنية والدولية التي من شأن الإلتزام بها المساهمة في تنمية محلية عادلة. من شأن الإستثمار في الحكومات المحلية، بما في ذلك بناء القدرات وتحسين جودة الخدمات العامّة، خلق محاسبيّة واضحة للممثلين المحليين تجاه الناخبين وتضمن الإستجابة لاحتياجات المواطنين.

إنّ أي مساعدات لا تسهم في هذه التنمية لن تسدّ الإحتياجات الضرورية، بل سوف تضاعف من التوترات والشعور بالتهميش. من الواضح أنّ وسائل التمويل التقليدية لم تصمّم لأزمة بهذا الحجم أو الأمد. لذا، كان ضمان حصول البلديات على الموارد المخصّصة لها من خلال توزيع عائدات الصندوق البلدي المستقلّ بطريقة عادلة وشفافة هي الطريقة الأمثل، علاوة على تحرير عائدات إضافية لتلبية الحاجة المتنامية للخدمات العامّة، وسوف يعبّد الطريق أمام تنمية الإقتصاد المحلي[20].

على الحكومة اللبنانية إعطاء الأولوية للإصلاحات، بما في ذلك قانوني اللامركزية وتوزيع الموارد، لمنح البلديات الإستقلالية والشرعية اللازمين لتوفير الإحتياجات للمواطنين والإحتياجات الخاصة الناشئة عن وجود اللاجئين على أراضيها. كما أن على المجتمع الدولي، من جهة أخرى، ضمان وصول لبنان كبلد متوسط الدخل إلى آليات التمويل التي تساعده على التعامل مع الصدمة السكانية التي يواجهها والتزاماته المالية المتنامية. إن اعتماد وسائل مالية قادرة على المساعدة على الفاعلية والشفافية سيسمح بالتعاطي مع مشكلة انعدام المساواة الإجتماعية وطمأنة المستثمرين الأجانب.

4) إستراتيجية لحماية إجتماعية فاعلة وحسنة التمويل

لا بدّ من حماية الفقراء، أياً كان وضعهم الإجتماعي أو القانوني، من أي مخاطر قد تعترضهم في أثناء محاولتهم الخروج من دائرة الفقر. ويجب أن يكون هذا الدعم من أجل مساعدة الأسر المعيشية على التعاطي مع آثار الفقر وعلى وقف توارثه من جيل إلى آخر. ولكي تتمكن الحكومة اللبنانية من تحقيق ذلك، عليها العمل مع المانحين الدوليين لتطبيق إستراتيجية حماية إجتماعية فاعلة وشاملة لجميع الأسر الفقيرة في لبنان. وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية لم تلتزم رسمياً بتأمين الحدّ الأدنى من الحماية الإجتماعية بعد، إلا أن ثمّة عناصر من هذه الحماية في البلد توفّرها مؤسسات مثل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً وبعض البرامج ذات الصلة بالرعاية الصحية. وسوف يؤمّن توفير الحدّ الأدنى من الحماية الإجتماعية تقديمات عينية أو نقدية للأفراد الأشدّ فقراً من أجل ضمان قدرتهم على مواجهة الصدمات من دون تعريض حقوقهم للخطر. لا بدّ من البدء برسم خطّة واستراتيجية مدروستين بعناية لضمان تدريجي للحدّ الأدنى من الحماية الإجتماعية.

5) إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل بناءاً على تقييم سوق العمل وإمكانية دخوله وضمان العمل وحمايته للجميع

لم ينجح لبنان بعد في توليد نموّ شامل يكون مكمّلاً أساسياً للإستثمارات في شبكات الأمان الإجتماعي المتنامية. ولا يسدّ خلق فرص العمل احتياجات القوة العاملة المتنامية التي تأثرت كثيراً بأزمة اللاجئين[21]. لا بدّ من أن يرتكز خلق فرص العمل على تقييم شامل لسوق العمل لتحديد الإحتياجات، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم الدعم للقطاعات القائمة والإستثمار في أخرى جديدة. كما تسهم الحماية الإجتماعية للعمال في الإستقرار الإجتماعي وفي الحدّ من قطاع التوظيف غير الرسمي وتحمي الفقراء من الصدمات. إن احترام قانون العمل أساسي في هذا السياق لأنه يؤسّس لحق التوظيف كما يحمي كلاً من أرباب العمل والموظفين. ومع تزايد التوظيف في القطاع الرسمي، لا بدّ من تعزيز تطبيق عقد الحماية الإجتماعية الحالي لضمان انتساب من يحق لهم إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وسداد أرباب العمل جميع المتوجّب عليهم.

ويمكن للحوار بين مختلف الفاعلين الدوليين مساندة الحكومة اللبنانية في تحديد أطر مبتكرة جديدة تؤمّن خلق فرص عمل للسوريين، فيما تحمي توظيف الآخرين. من المرجّح أنّ الإطار الحالي، القاضي بحجب التوظيف عن اللاجئين، سيكلّف الإقتصاد غالياً وسيكون له أثر سلبي على فقراء اللبنانيين، وهذه مشكلة يمكن للمانحين الدوليين المساعدة على حلّها. حين يكون اللاجئون لأمد طويل قادرين على إعالة أنفسهم وتجنب الفقر، تكون حظوظهم في العودة أوفر وقدرتهم على إعادة الإعمار أكثر استدامة وفق ما أظهرته التجارب السابقة.

ولإعادة إطلاق الإقتصاد وخلق فرص العمل وتحقيق نموّ أكثر عدلاً، لا بدّ من أن يقوم المجتمع الدولي باستثمارات ضخمة بما في ذلك إنشاء مناطق تجارية وإبرام اتفاقيات تجارية أكثر إنصافاً. كما يجب أن يسعى لبنان إلى الإستفادة من الإستثمارات الكبيرة على المدى المتوسّط من خلال فتح سوق العمل بناءاً على تحليل السوق لتحريك النموّ الإقتصادي، فيما يسعى جاهداً إلى تحسين نوعية اللجوء على أراضيه.

مقدّمة

منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس/آذار 2011، إمتدّت آثارها السياسية والإجتماعية والإقتصادية إلى لبنان، الذي يعيش تردّداتها بصورة متزايدة، مع استمرار الأزمة لقرابة الخمس سنوات وتهديد الحرب على أبوابه. ويؤوي لبنان اليوم أكبر نسبة لاجئين قياساً إلى عدد السكان في العالم، تصل إلى واحد من خمسة، يتوزّعون على ألف وسبعمئة منطقة على امتداد البلاد، أعمار نسبة كبيرة منهم دون الثامنة عشرة[22]. وينتج عن ذلك نموّ سكاني غير مسبوق، بنسبة ثلاثين بالمئة، في هذا البلد الصغير المعروف بتاريخه الطويل الحافل بالصراعات الأهلية والتدخلات الخارجية. ولقد كان لثلاثين سنة من الوجود العسكري السوري على أرض لبنان وللصراعات وللظلم الإجتماعي بالغ الأثر على الرأي العام اللبناني وعلى اتخاذ الحكومة اللبنانية قراراتها ورسمها لسياساتها. وقد دخل لبنان اليوم، بمؤسساته الدستورية من موقع الرئاسة إلى المؤسستين التشريعية والتنفيذية، في نفق الأزمة السياسية. وقد أدّى ذلك إلى شلل السياسات العامّة وحدّ من القدرة على التعاطي مع أي أزمة يواجهها البلد، والأهمّ من ذلك هو الأثر المباشر على مقاربة الحكومة لأزمة موجات اللاجئين السوريين وعلى الإلتزام الدولي الأوسع في لبنان.

تسلّط التجربة اللبنانية الضوء على عدد من التحدّيات المتكرّرة عالمياً في حالات التصدّي للجوء الكثيف والطويل الأمد. وقد يشكّل التفكير والتحليل فرصة لإعادة تقييم تصميم السياسات على المستويين الوطني والدولي تجاه هذه الأزمة التي أضحت دولية وطويلة الأمد، وقد يساعدان على رسم إطار لحلول شاملة. قد يتمثل الحلّ الشامل في حسن التعاطي مع مسائل الحماية وظروف المعيشة والوصول إلى الخدمات وتقليص اعتماد اللاجئين على المساعدات وتقديم حماية اجتماعية أفضل وخلق فرص عمل أكبر للفقراء الأكثر عرضة من اللبنانيين. كما يجب أن تأخذ هذه المقاربة الشاملة في الإعتبار الحلول المؤقتة والبعيدة المدى بما في ذلك الحلول التقليدية الدائمة[23] الغير متاحة اليوم لغالبية اللاجئين في لبنان.

كما ستناقش هذه الدراسة تحدّيات الحاكمية واتخاذ القرارات الهيكلية التي هي في صلب المشكلة في لبنان، والتي تجعل سياسات الإستجابة لاحتياجات البلد، لا سيّما في أوقات الأزمات، إرتجالية ومتضاربة وإشكالية. لذا، كان لزاماً أن تقرّ أي استجابة شاملة بهذه التحديات وأن تتعاطى معها استباقياً.

1. بلد في خضمّ الأزمة السياسية والإقتصادية

منذ بدء الأزمة السورية عام 2011، زاد تعداد لبنان السكاني، الذي كان يفوق أربعة ملايين بقليل، بنسبة ثلاثين بالمئة. ويؤوي هذ البلد اليوم عدداً يقدّر بمليون ونصف لاجئ سوري تسجّل مليون ومئة ألف منهم كلاجئين فيما بلغ عدد الفلسطينيين[24] اللاجئين من سوريا 43377 لاجئ. وهذه أكبر نسبة لاجئين قياساً إلى عدد السكان في العالم.

ومع حلول سبتمبر/أيلول 2015، بلغت نسبة المموّل من خطة الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية للإستجابة للأزمة 48% فقط، فيما أخفق التمويل في سدّ الإحتياجات. علاوة على ذلك، أدّى الشلل في ملفات رئاسة الجمهورية والسلطتين التشريعية والتنفيذية إلى صعوبة إفراج جهات كالبنك الدولي عن المال المخصّص للبنان والذي تمسّ إليه الحاجة لدعم الإحتياجات التنموية على المدى الطويل للإقتصاد والبنى التحتية.

ومؤخراً، إتخذت المحادثات بين المانحين الدوليين منحى مرناً مع توفّر التمويل طويل الأمد للدول المجاورة لسوريا. ومع كون الإقرار بضرورة التمويل على المستويين الإنساني والتنموي تقدمّاً مرحّباً به، إلا أن الإحتياجات الأساسية لكلّ من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم لا تزال غير مؤمّنة، ولا بدّ من السعي إلى تحقيق أمرين هما البدء بالإقرار ثمّ تأمين الإحتياجات.

1.1 سياسة اللاسياسة

على مرّ السنين، بذلت الحكومات اللبنانية قصارى جهدها لاعتماد سياسات شاملة تعكس المصالح والإحتياجات العامّة[25]. وكانت نتيجة جولات من التوترات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي عكست المشكلات البنيوية لهذه المنظومة[26]، أن أعاقت مسار التنمية في لبنان، وفاقمت هشاشة وضعه وشحذت التوتّرات السياسية والإجتماعية.

وأنكشفت نقاط الضعف هذه أمام الوضع الإقليمي وأزمة اللجوء[27]. ومنذ بداية الأزمة السورية، تبنّت الحكومة اللبنانية رسمياً سياسة "النأي بالنفس" عن التطورات في سوريا للحفاظ على التوازن الحساس[28] بين مختلف القوى المذهبية، والتي لم تتمكن كأطراف سياسية لبنانية من تبني موقف سياسي موحّد. ورغبة منها في الحفاظ على هذا التوازن، طرحت الحكومة اللبنانية سياسة النأي بالنفس كنوع من الحيادية، آملة في أن تلاقي الأزمة حلاً سريعاً. ولكن على أرض الواقع، نقلت هذه السياسة ببساطة حالة الحائط المسدود إلى سوريا حيث اضطلعت المجموعات السياسية المختلفة بأدوار سياسية تجسدّت في تدخلات عسكرية. وقد أدّى ذلك حكماً إلى فرض الشلل على المؤسسات السياسية الرئيسة، إذ يظلّ البلد من دون رئيس للجمهورية منذ مايو/أيار 2014. وتأجلت الإنتخابات النيابية التي كانت مقرّرة في العام 2013 مرتين. وفي تلك الأثناء، أضحى الجهاز التنفيذي غير قادر على اتخاذ أي قرارات أو التوصل إلى توافق بين الفرقاء السياسيين حول السياسات الرئيسة.

وقد ترجمت سياسة النأي بالنفس إلى مجموعة من القرارات والإجراءات كان لها نتائج مقصودة وأخرى غير متعمّدة، طالت بشكل أساسي اللاجئين، ولكنها أثّرت أيضاً على اللبنانيين، مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى لبنان، في غياب سياسة واضحة للتعاطي مع موجات اللجوء هذه. وفي ضوء تجربة اللجوء الفلسطيني إلى لبنان[29]، رفضت الحكومة اللبنانية إقامة مخيمات إغاثة رسمية للاجئين السوريين، مخافة أن يتحوّل هذا اللجوء إلى استيطان دائم يهدّد بتغيير التوازن السكاني والطائفي للبلد[30]. ونتيجة لذلك، أخذ اللاجئون السوريون يبحثون عن أشكال من الإستيطان غير الرسمي، آخذين على عاتقهم إيجاد المأوى في المناطق الريفية الأشدّ فقراً وتخلفاً أو ضمن أحزمة البؤس حول المدن[31].

وفي فبراير/شباط 2014، وبعد أشهر من المشاورات، شكّلت حكومة جديدة في لبنان. وبحلول أبريل/نيسان 2014، تجاوز عدد اللاجئين في لبنان مليون لاجئ بسبب اتفاقية الحدود المفتوحة[32] بين لبنان وسوريا والتي سمحت للسوريين أن ينتقلوا بسهولة وأن يتمتعوا بوضع قانوني بكلفة محدودة.[33] وسرعان ما تراكمت الآثار الأوسع لموجات اللجوء، مع استجابة غير ملائمة موجّهة نحو اللاجئين أنفسهم، لتصبح بادية للعيان. واعتبر الركود الإقتصادي والتحديات في إيصال المعونات

والضغوط الشديدة على الخدمات العامّة جميعها آثاراً لهذه التطورات، فيما تنامت المخاوف من امتداد الصراع على طول الحدود الشمالية الشرقية مع وجود مجموعات إسلامية أصولية داخل لبنان.

إستجابة لذلك، إتخذت الحكومة الجديدة قرارين أساسيين في أكتوبر/تشرين الأوّل 2014. فقد قرّرت أولاً التعاون مع الأمم المتحدة لتطوير خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية[34] كجزء من خطة الأمم المتحدة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، لتخفيف آثار الأزمة على لبنان والمجتمعات المتأثرة بها[35]. وأصدرت ثانياً ورقة السياسة بشأن اللجوء السوري إلى لبنان، ترمي إلى إدارة أزمة اللجوء هذه. وتعرض الورقة لأهداف الحكومة اللبنانية وافتراضاتها حول الأزمة، لكنها تفتقر إلى آليات تطبيق واضحة وتأتي متأخّرة إلى حدّ ما لجهة التخطيط للإستجابة لأزمة اللجوء. ومن خلال سياسة أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الحكومة اللبنانية عزمها (1) تقليص أعداد اللاجئين على أرضها، من خلال وقف دخول اللاجئين عبر الحدود، و(2) معالجة مشكلة الأمن من خلال تعزيز الشرطة البلدية وتكليفها ضبط أمن اللجوء، و(3) تخفيف وطأة الآثار الإقتصادية من خلال التشدّد في تطبيق القوانين على اللاجئين والأجانب لحماية اللبنانيين في مجالات العمل والعمالة بشكل عامّ[36]. وسيصار في القسم الثاني إلى مناقشة الآثار الواسعة لهذه السياسة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على حدّ سواء.

1.2 تعميم المشكلات: الإعتماد على الإستجابات على المستوى البلدي

أدّى شلل الحكومة المركزية إلى نقل عبء إدارة الأزمات إلى البلديات التي عانت بوضوح جرّاء موجات اللجوء. وتظهر دراسة أجرتها أوكسفام مؤخراً في خمس مناطق بشمال لبنان أن الحكومة المركزية غائبة تماماً من وجهة نظر البلديات التي تركت، هي والمجتمعات المحلية، لتتعاطى وحدها مع المسائل المعقدة الناتجة عن الأزمة كالنقص في السكن ومعالجة الصرف الصحي وتأمين خدمات الرعاية الصحية وضمان الأمن. وتتمتع السلطات المحليّة بقدرات إدارية وحاكمية محدودة للتعاطي مع اللجوء الطويل الأمد وأزمة اللجوء الكثيف.

> " لقد تضاعف إنفاقنا على جميع الصعد. وفي الوقت عينه، لا نستطيع فرض ضرائب أو رسوم على السوريين الذين يعانون أصلاً. لكننا كذلك لا تصلنا أي عائدات من الحكومة المركزية. ماذا تريدوننا أن نفعل؟ بعض المسؤولين في بلديات بشمال لبنان.

كما تتمتع البلديات بقدرات مالية محدودة، هي التي عادة ما تتلقى تمويلها من الصندوق البلدي المستقلّ، وهو نظام صندوق مركزي حكومي-بيني للتمويل عن طريق الهبات[37]، يوزّع عائدات الحكومة المركزية من ضرائب ورسوم على البلديات. وغالباً ما تستنزف عائدات البلديات بسبب الإحتياجات الخاصّة للمواطنين وتأمين البنى التحتية الأساسية. لا يتجاوز التعداد السكاني في 70% من بلديات لبنان الألف 4000 نسمة مسجّلة رسمياً ، فيما تعاني 80% من البلديات ضعفاً إدارياً ومالياً[38]. فعلى سبيل المثال، يقطن في بلدة ددّة بقضاء الكورة، حيث سبق أن عملت أوكسفام، 3993 لبناني وتستضيف هذه البلدة قرابة 2500 لاجئ سوري. ويتألف المجلس البلدي من أربعة موظّفين بدوام كامل وهم الرئيس ومساعده وحارسان. ويعيق هذا النقص في الطاقم الإداري قدرة السلطات المحلية على الإستجابة للتفرعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المعقّدة للأزمة، كارتفاع نسبة البطالة والصراع الإجتماعي المتفاقم والإحتياجات الإنسانية[39]. وبرأي بعض من أجريت معهم مقابلات، فإن المجالس البلدية الوحيدة التي نجحت في التعامل مع الواقع هي اتحادات البلديات[40]. فقد تمكّنت من مواصلة تنفيذ مشاريع البنى التحتية، كونها تمتلك القدرات الإدارية والمالية الكافية للتخطيط ولرسم الإستجابات طويلة الأمد.

> "مرض ابني ذات مرّة ليلاً، فحملته أنا وزوجتي إلى الطبيب. أوقفتنا الشرطة بسبب خرقي لقانون منع التجوّل. حجزوا أوراقي واضطررت الإستعانة بوسيط لبناني لحلّ المشكلة." سوري تجاوز الثلاثين من عكار.

ولغاية يناير/كانون الثاني 2015، كان اللاجئون يتسجّلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونادراً ما كانوا يضطرون إلى التعاطي مع السلطات المحلية. واستجابة لتعبير العديد من المواطنين عن استيائهم من أثر اللجوء السلبي على الخدمات العامّة وكلفة المعيشة، أخذت

السلطات المحلية تتحمل المسؤولية تجاه النظام وتنفيذ القانون. كانت وزارة الداخلية هي من روّج لذلك الأمر مع لامركزية بعض مكونات إدارة حفظ الأمن إذ أصدرت تعميمين يقضيان بمنع إنشاء المخيّمات العشوائية. إلا أن بعض البلديات قد اعتمدت تأويلاً فضفاضاً لهذين التعميمين، فاتخذتهما ذريعة لطرد اللاجئين أو لمنع انتقالهم إلى مواقع أخرى أو لفرض منع التجوّل عليهم[41].

طالب معظم المسؤولين عن البلديات بدعم لتعزيز الشرطة المحلّية[42] للتصدي لإحساس المواطنين بزيادة في عدد الجرائم. وفيما لا تؤيّد ال الاحصاءات الرسمية ذلك الإحساس، سهّلت الحكومة المركزية ذلك الطلب من دون تمويل أو تدريب يتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان وممارساتها. وبهدف تعزيز تطبيق القانون، آثرت العديد من المناطق اعتماد شبكات الأمن الذاتي غير الرسمية، حيث يقوم عدد من الشبّان يومياً بدوريات لتحديد أي تهديد أمني قد يشتبه فيه. وتسيّر هذه الدوريات في المناطق الريفية بعلم البلدية وقادة الأحزاب المحلية[43]. ويأتي ذلك كلّه في إطار إحساس اللبنانيين بانعدام الأمن الذي أدّى إلى تبنّي بعضهم إستراتيجيات التأقلم السلبية كالبقاء في منازلهم ليلاً أو عدم السماح لأولادهم بالخروج[44].

وفي منطقة T5 الشمالية، شهدت عدة بلدات تضاعف عدد سكانها، وقد طبّق عدد منها منع التجول كإجراء لضبط المخاوف وإدارة التوترات الإجتماعية. لكن عدداً من البلديات لا تدرك أن تطبيق منع التجول يستوجب موافقة مجلس الوزراء اللبناني[45]. كما أن هذه البلديات لا تدرك أن منع التجوّل يخلّ بالإتفاقيات الثنائية بين لبنان وسوريا المتعلّقة بحرية حركة مواطني كلّ بلد على أرض الآخر[46]. ولكن مع اقتراب نهاية عام 2014، كانت 45 قرية قد فرضت منع التجوّل على اللاجئين السوريين وبعض الجنسيات الأخرى[47].

كما أخذت البلديّات تنظم بعض الأمور الأخرى. فقد أصدر محافظ البقاع وعدد من رؤساء البلديّات قرارات تقضي بمنع إنشاء مخيّمات عشوائية جديدة أو تمدّد حجم اللجوء السوري على أراضيهم. بل ذهبت بعض القرى الشمالية كزغرتا وإهدن إلى أبعد من ذلك، إذ فرضت سقفاً على أجور اللاجئين السوريين، فحدّدت مبلغ 16 دولار أمريكي للأجر اليومي للذكور ونصف ذلك للإناث[48]. وقد برّر مسؤولو البلديات هذا الإجراء كونه استجابة لتنامي البطالة والإحساس لدى اللبنانيين بضرورة حماية اليد العاملة اللبنانية. ومع كون ذلك مخالفاً لقوانين العمل اللبنانية، إلا أن البلديات تميل إلى أخذ تطبيق القانون وحفظ الأمن على عاتقها في غياب سياسة وطنية متجانسة للتصدّي لآثار الأزمة واستجابةً لاحتياجات مواطنيها اللبنانيين.

1.3 الآثار الإقتصادية: تعزيز نماذج انعدام المساواة

تسببت الأزمةبالكثير من الضغوط على اقتصاد لبنان وبنيته التحتية الهشّين أصلاً، فتحوّلت إلى عبء إقتصادي وإجتماعي ثقيل يؤثر بصورة مباشرة على الإستقرار الإجتماعي للبلد.

"الامركزية كذبة لا مكان لها في لبنان. كمسؤول بلدي لا أستطيع إعداد ميزانية قبل أن يرسل لي المجلس البلدي المستقل المال. لا يمكن إدارة بلدية بهذه الطريقة". قادة بلديون شماليون.

وبحلول نهاية 2014، كانت الكلفة السنوية للأزمة السورية على لبنان تقدّر بسبعة ونصف مليار دولار أمريكي[49] فيما صرّح رئيس الوزراء اللبناني أن الكلفة ارتفعت هذا العام إلى رقم مذهل بلغ 16 مليار[50]. ويشمل هذا المبلغ الحاجة للإنفاق على الإستقرار[51] مع ما يقدّر بمبلغ 308 مليون دولار أمريكي أنفقت خلال عام 2014 على الصحّة والتربية وشبكات الأمن الإجتماعي. يقدّر نمو الناتج المحلي الحقيقي للبنان بـ2.9% سنوياً ما ينتج عنه خسائر كبيرة في الأجور والأرباح والضرائب والإستهلاك

"كانت الحدود مغلقة وكان التفاح يتساقط تحت الشجر، ثم تقاطر آلاف اللاجئين، معظمهم أشدّ فقراً من السكان هنا في الضنية. ما لذي سيحدث برأيكم؟" مسؤولون بلديون شماليون.

والإستثمار[52]. وتقدّر الكلفة السنوية للأزمة على الحكومة اللبنانية بمليار ونصف دولار أمريكي على شكل موارد ضائعة بسبب الأثر المباشر على القطاعات الرئيسية كالسياحة وغير المباشر على القطاعات الإقتصادية الأضعف. وفي الوقت عينه، تقدّر زيادة الإنفاق بسبب ارتفاع الطلب على الخدمات بمليار ومئة مليون دولار أمريكي[53]. تتلقى البلديات تمويلها من الحكومة المركزية التي تجمع العائدت لحسابها لتعيد إرسالها إليها سنوياً. لذا، فإن السلطات المحليّة هي أول من يتأثر بأي تغيّر في جمع الدخل وفي الإنفاق[54]. كما تأثرت السياحة كثيراً بخسارة تقدّر بقرابة 894000 سائح (50% تقريباً) بين عامي 2011 و2013[55]. علاوة على ذلك، كان لإغلاق الحدود اللبنانية السورية أثر شديد على العمل الزراعي في الشمال والبقاع، إذ أدّى إلى قطع الطريق على الأسواق في سوريا والأردن والخليج. وقد أدّت استحالة استيراد وتصدير الخضار والفاكهة إلى تراجع اقتصادي ملحوظ في هذه المناطق، فيما زاد حجم القوّة العاملة في البلد بنسبة 50%[56]. وقد اضطلع ??هذا التراجع بدور أدّى إلى زيادة المنافسة في أسواق العمل التي كان يسيطر عليها اللبنانيون تقليدياً[57]. ففي منطقة T5[58]، أخذت اليد العاملة السورية الأرخص تحلّ محلّ العمالة اللبنانية في قطاعات كالبناء وتصفيف الشعر وبيع الخضار وصناعة الخدمات. وقد ارتفعت نسبة البطالة وساءت معها الأزمة الإجتماعية التي كانت سائدة أصلاً عام 2010[59]. إلا أن اللاجئين السوريين يعملون بشكل رئيس في القطاع غير الرسمي ولا يحظون بالحماية أو الضمان الإجتماعيين.
لقد استفادت بعض شرائح المجتمع اللبناني من الأزمة، إذ يجني أصحاب العقارات الإيجارات من اللاجئين ويستفيد قطاع الأعمال من اليد العاملة غير الرسمية الرخيصة في غالب الأحيان[60]. إلا أن هذه المكاسب لا تكفي لتعدل كفّة ميزان الخسارة التي يعاني الإقتصاد المحلّي منها بسبب استهلاك البنى التحتية وتقلّص النمو الإقتصادي بسبب الصراع في سوريا. والأهمّ من ذلك كلّه تنحصر المكاسب الإقتصاديّة بشريحة مجتمعية ضيّقة ما يزيد من انعدام المساواة في المجتمع اللبناني ويعزز الشعور بخيبة الأمل لدى شريحة كبيرة منه.

2. لاجئون أم وافدون أم مهاجرون؟

2.1 الإطار القانوني لما قبل الأزمة

يفتقر لبنان إلى إطار قانوني وطني شامل لتوجيه تعاطي السلطات مع اللاجئين، ولا يفرّق في الواقع بين اللاجئين والمهاجرين الآخرين الوافدين إلى لبنان. إذ يخضع التعاطي مع اللاجئين وسائر الأجانب لقانون عام 1962 القاضي بتنظيم الدخول إلى البلد والإقامة وفيه ومغادرته.

ويخضع عمل الأجانب على الأرض اللبنانية وإقامتهم عليها لمبدأ استصدار إقامة أو لنظام الكفالة الذي ينطبق حصراً على الوافدين من دول العالم الثالث والخدم المنزليين. ويتحمّل ربّ العمل، في ظلّ نظام الكفالة هذا، كامل المسؤولية عن العامل أو نشاطاته بما فيها المسؤولية الأمنية. كما أنّ على ربّ العمل توفير السكن والتأمين الصحّي لمكفوله . يمنح نظام الكفالة إذاً لربّ العمل سلطة كبيرة على لمكفوله ، ما يفسح المجال للاستغلال في كثير من الأحيان.

أمّا دخول السوريين إلى لبنان وإقامتهم على أرضه وعملهم فيه فتنظمها تشريعات إضافية. ففي العام 1993 وقّع لبنان وسوريا معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بينهما، التي تحظر الحدّ من حرية حركة مواطني الدولتين وتمنحهم حرّية العمل والإقامة والنشاط الإقتصادي[61]. من المعلوم أن العديد من العمال السوريين أقاموا في لبنان قبل الأزمة، وكان عددهم يقدّر بين 300000 و600000[62] إشتغل معظمهم في قطاعات الزراعة والبناء والتجارة والحرف[63]. وفيما كان على العمال السوريين استصدار إذن بالعمل، لم يكن أرباب العمل ولا وزارة العمل ولا الأمن العام اللبناني يطبقون القانون قبل العام 2014. وبالإستناد إلى أرقام رسمية صادرة عن مكتب العمالة السورية في وزارة العمل، كان ثمّة 650 عامل سوري

مسجّلين رسميّاً في عامي 2012 و2013 من بينهم 200 قاموا بتجديد إقاماتهم. ومع أن للعمال السوريين نفس حقوق العمّال اللبنانيين في الضمان الإجتماعي، إلا أن العمال السوريين لم يكونوا يهتمون للحصول عليه.

وتنطبق أطر قانونية أخرى على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إن لجهة العمل أو لجهة الضمان الإجتماعي. سنة 2010، كان للفلسطينيين حقّ الإستفادة من نهاية الخدمة عملاً بقواعد الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ومؤسسات التأمين العامّة والخاصّة. إلا أنهم لم يمنحوا حقّ الإستفادة من تعويضات الأسرة والأمومة والمرض[64]، على الرغم من إلزامهم بسداد نفس الرسوم كاللبنانيين. ولا تنطبق هذه القواعد على اللاجئين السوريين.

وبما أنّ لبنان لم يشرّع قانوناً خاصّاً بحالات اللجوء وطلب اللجوء، لا تتوفّر للاجئين آليات قانونية وطنية لضمان حقوقهم في إطار الحماية التي يوفّرها القانون الدولي. ويتضمّن قانون 1962 إشارة محدودة إلى حظر الترحيل القسري لطالبي اللجوء. وتنصّ المادّة 31 منه على أنه "إذا تقرّر إبعاد اللاجئ السياسي فلا يجوز ترحيله الى أرض دولة يخشى فيها على حياته أو حريته"[65]. وتخوّل المادتين 19 و20 الأمن العام اللبناني حقّ إصدار جواز مرور إلى البلدان التي يقصدونها في حال كانوا لاجئين أو غير معيّني الجنسية أو لا ممثل لدولهم في لبنان. كما تعترف الحكومة اللبنانية بعدم إعادة ترحيل الأشخاص المسجلين لدى المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الدول التي فرّوا منها[66]. ومع أنّ هذا القانون لا يمنح الأفراد الفارّين من العنف وضعاً قانونياً أو نظام حماية معينين، إلا أنه يعكس التزاماً قوياً بعدم الترحيل القسري على الرغم من الشكوك التي حامت حول إدارة ملف اللاجئين العراقيين عام 2011 حين وردت إدعاءات بترحيل بعضهم قسراً عقب مدد احتجاز طويلة[67].

إلا أن أثر هذه الموادّ يبقى محدوداً لأن الحكومة اللبنانية قرّرت إدارة الأزمة السورية من خلال قرارات وزارية وليس القوانين. ويناقض ذلك الدستور اللبناني الذي يتضمّن الإعتراف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يتضمّنه من وجوب الإلتزام بحق الأفراد في اللجوء وطلب اللجوء[68]. كما تنتهك هذه الموادّ القوانين اللبنانية وعدداً من المعاهدات والمواثيق الدولية[69] التي صدّق لبنان عليها.

2.2 حظر الدخول والوضع القانوني

في إطار سياسة أكتوبر/تشرين الأوّل إستخدم الأمن العام اللبناني - المسؤول عن دخول الأفراد إلى لبنان ومنح صفة اللجوء - سلطته الإستنسابية لمنع دخول لاجئين سوريين من فئات معيّنة. كما فرض إجراءات معقدة ومكلفة لإدارة الوضع القانوني للاجئين الموجودين في البلد. أدّت هذه الإجراءات في نهاية المطاف إلى تشويش في الخطوط الفاصلة بين من تعتبرهم الحكومة لاجئين ووافدين ومهاجرين.

بذلت الأجهزة الأمنية اللبنانية جهدها للحدّ من انتقال الصراع إلى لبنان، فأخذت تشنّ حملاتها على المجموعات المسلّحة وتقيم حواجز للتفتيش وتنفذ حملات دهم للمخيمات العشوائية، فأصبحت هذه الإجراءات جزءاً من تطبيق سياسة أكتوبر/تشرين الأوّل. وأصبح التوقيف التعسفي والإحتجاز الإستنسابي للاجئين الذين يتمّ اعتقالهم أثناء حملات الدّهم أمراً متكرّراً في نهاية عام 2014 ومطلع 2015. وهكذا، تمّ إخلاء مخيّمات بكاملها بدعوى الأسباب الأمنية.

شكّلت هذه المقاربة أزمة للاجئين بسبب تعقيد إجراءات تجديد إقاماتهم بعد فبراير/شباط 2015، فتزايد تدريجياً عدد غير القادرين منهم على التجديد، وصار وضعهم غير شرعي من الناحية التقنية ليصبحوا عرضة للخطر[70]. وحين يتعرّض اللاجئون للإعتقال، عادة ما يطلق سراحهم بعد 72 ساعة. ولكن ليس ثمّة إحصاء دقيق لعدد الموقوفين منهم لمدة طويلة. علاوة على ذلك، تلقّى العديد من اللاجئين أوامر بمغادرة البلاد بعد إطلاق سراحهم. ولكن حتى هذه اللحظة، لم تنفّذ هذه

الأوامر، وقد أعطت الحكومة اللبنانية تطمينات أنها لن تطلب التنفيذ[71]. لكن في الواقع، يصبح اللاجئون الذين يصدر في حقهم أمر مغادرة أكثر عرضة للتوقيف، وقد خلق ذلك جواً من عدم الإستقرار لديهم كونه يشكّل تهديداً لسلامتهم ورفاهيتهم[72] كما أدّى إلى جعل اللاجئين يحدّون من تحركاتهم[73].

"ناقشنا الأمر ضمن العائلة واتفقنا على ضرورة عمل ابني لأن حاجتنا إلى المال كانت شديدة. كان يقلقني سيره ذهاباً وإياباً إلى العمل في حيّ غير آمن".
رجل سوري دون الثلاثين.

وقد حدّدت الإجراءات المتخذة عند الحدود سبع فئات يحقّ للسوريين دخول البلاد على أساسها[74]. وفي حال أخفق طالب اللجوء السوري في إستيفاء أحد هذه المعايير التي لا تتضمن الفرار من العنف والإضطهاد وإنما الحاجة إلى إثبات الملاءة المالية ونيّة العودة إلى سوريا، يترك له خيارين لدخول البلاد. إما أن يدخل اللاجئون كعمّال بكفالة مواطن لبناني يتعهد بتحمّل المسؤولية عنهم، أو أن يدخلوا وفق إحدى الإستثناءات الإنسانية الأربع، وبحسب معايير تحدّدها وزارة الشؤون الإجتماعية[75]. إلا أن إجراء منح استثناءات إنسانية أمر محدود جداً. فمن جهة أولى، ثمّة مخاوف بشأن العدد المحدود وطبيعة تلك الإستثناءات. ومن جهة ثانية، ثمّة صعوبة عملية واضحة للحصول عليها، إذ لا بدّ من موافقة الوزير شخصياً على كلّ حالة على حدى، لذا، ثمّة تساؤلات في هذا السياق حول ملاءمة هذا الإجراء حين يتعلّق الأمر بعدد كبير من الأشخاص. علاوة على ذلك، لا ينطوي هذا الإجراء على إمكانية الإستئناف للحالات التي يتعرض طلب صاحبها للرفض.

أمّا الفلسطينيين اللاجئين من سوريا فيتمّ قبولهم وفق شروط أشدّ صرامة منذ أيار 2014. فلا يسمح لهم الدخول إلا بناءاً على موعد مع إحدى السفارات الأجنبية أو للعبور إلى بلد ثالث (مع تقديم بطاقات الطائرة وتاشيرة الدولة الثالثة كإثبات) أو بناءاً على تعهد بالمسؤولية. ولا يحقّ لهم الإستفادة من الإستثناءات الإنسانية. لذا، كان من نتائج الكلفة المرتفعة والخوف من التوقيف والترحيل إمتناع العديد من الفلسطينيين اللاجئين من سوريا عن التوجه إلى الأمن العام لتجديد إقاماتهم[76].

وأضحى أمام اللاجئين السوريين الذين كانوا قد دخلوا البلاد قبل البدء بتطبيق سياسة أكتوبر/تشرين الأول خياران. أوّلهما التوقيع على تعهد بعدم العمل لكي يتمكنوا من تجديد إقاماتهم بناءاً على تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيضحّوا من خلال هذا الإجراء بدخل أشدّ ما يكونون بحاجة إليه هم وعائلاتهم. وثانيهما أن يجدّدوا إقاماتهم بناءاً على كفالة مواطن لبناني لهم، الأمر الذي يحولّهم إلى مهاجرين. ولا يوفّر أيّ من الخيارين الحماية القانونية للاجئين ، إذ لا يمنحهم التسجيل لدى المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صفة اللجوء ولا يوفّر لهم أيّ وضع قانوني. كما يشكل نظام الكفالة انتهاكاً لقانون الأجانب وقانون العمل في لبنان وغالباً ما يؤدّي إلى استغلال اللاجئين بذريعة تلك الكفالة[77].

ونتيجة لتلك الإجراءات، أصبح 57% من اللاجئين السوريين و90% من الفلسطينيين اللاجئين من سوريا من دون وثائق رسمية صالحة بحلول سبتمبر/أيلول 2015. وهو أمر يعرّض حمايتهم كلاجئين ويضاعف من احتمال استغلالهم والتعدّي عليهم، بما في ذلك التعدّي القائم على أساس الجندر[78]. وحين يخشى اللاجئون من الإعتقال، يأخذون بالحدّ من تحركاتهم. لذا، تصبح قدرتهم على الوصول إلى الرعاية الطبية والتعليم والتوظيف بل وحتى الصرّاف الآلي أو مؤسسات سحب المال أو الحصول على المساعدة العينية أكثر محدودية.

أفضت السياسات والممارسات الحالية، بحكم الواقع، إلى إعادة تصنيف السوريين الفارّين من الصراع كمهاجرين غير شرعيين. من هنا، أصبحوا أمام خيارين: إما تصحيح وضعهم كمهاجرين والتخلي عن أي حقّ في الحماية؛ وإما الإعتماد بشكل تامّ على المساعدات الآخذة بالتناقص. علاوة على ذلك، فإنّ تعقيدات الإجراءات والكلفة المرتبطة بها وتفاوت ممارسات مكاتب الأمن العام بحسب مناطق البلاد جعلت عملية تقديم الطلبات أكثر تعقيداً[79].

إيمان: تعقيدات فقدان الوضع القانوني

إيمان (إسم مستعار) فلسطينية لاجئة من سوريا دون الثلاثين من عمرها تعيش مع والديها وأخويها في مخيّم فلسطيني. وفدت مع أسرتها إلى لبنان نهاية عام 2012، وتنقّلوا من مكان إلى آخر حتى انتهى بهم المطاف في هذا المخيّم. تعمل إيمان لدى منظمة غير حكومية وتدرّس الأطفال بعد الظهر. بالإضافة إلى المساعدات التي يستلمها أفراد أسرتها من الأنروا، هي الوحيدة صاحبة الدخل في الأسرة لكون مرض والدها البالغ ستين عاماً يمنعه من العمل.

تقول إيمان إنها لا تشعر بالأمان في الطريق، وأن الرجال يحرّشون بها. كما أن إقامتها قد انتهت وهذا ما يتسبب لها بالقلق. أوقفها حاجز تفتيش ذات مرّة فأحست بالذعر. أعطت بطاقة هويتها إلى العسكري قائلة إنها منتهية الصلاحية وإنها قيد التجديد في مكتب الأمن العام، إلا أنها قد نسيت الإيصال في البيت. حاول شاب يجلس بقربها في الحافلة أن يقدّم نفس التبرير، إلا أن العسكري حجز أوراقه. أعاد هذا الأخير إلى إيمان أوراقها، ومعها ورقة سجّل عليها اسمه ورقم هاتفه. منذ ذلك الحين تحاول إيمان، قدر المستطاع، الحدّ من تحرّكاتها.

2.3 إنطباعات اللاجئين: محدودية الخيارات وتنامي اليأس

لقد كان للسياسات الجديدة للسلطات اللبنانيّة وممارساتها وللإستجابة الإغاثية غير الملائمة آثار سلبية عميقة على اللاجئين.

"فررت من الحرب دون أن أحمل شيئاً معي. أتيت إلى هنا ولم أستطع كسب قوتي اليومي. يقدّم لي الناس بعض الأشياء أحياناً، لكنني لا أستطيع سداد الإيجار أو شراء احتياجاتي.... أخشى حتى من السير في الطريق، وأرتعد خوفاً لكون إقامتي منتهية الصلاحية... لقد فرضت علينا شروط تعجيزية... تخنقنا! نحن حقاً يائسون..." رجل سوري تجاوز الثلاثين ومقيم في طرابلس.

تظهر المقابلات التي أجرتها أوكسفام مع اللاجئين بين مارس/آذار ومايو/أيار 2015 أن الأشخاص الذين أجريت المقابلات معهم كانوا يسافرون من حين إلى آخر إلى سوريا قبل التغيّرات التي طرأت على سياسة الحدود في يناير/كانون الثاني 2015. كان سفرهم بقصد الحصول على الرعاية الطبية أو شراء الطعام ذي الصلاحية الطويلة بأسعار أرخص ممّا هو عليه في لبنان، أو للحصول على وثائق مدنية رسميّة، بما في ذلك وثائق الولادة وتجديد الجوازات أو لحضور مناسبات اجتماعية مهمّة كالأعراس أو المآتم. تشكّل هذه الإستجابات إستراتيجيات تأقلم للتخفيف من الصعوبات التي كان اللاجئون يواجهونها في لبنان. كما كانت وسيلة لتجديد وضعهم القانوني من خلال اجتياز الحدود مؤقتاً ثمّ العودة. ساعدتهم تلك الحركة على الإبقاء على الروابط الأسريّة والإطلاع على الأحداث على أرض الواقع في الوطن والاطمئنان على ممتلكاتهم وعقاراتهم وأخذ فكرة عن مستوى الأمن في بلدهم. أثرت إجراءات الحدود الجديدة بشدّة على هذه الحركة وأرغمت اللاجئين بشكل أساسي على قطع الصلات مع عائلاتهم وأرضهم. كما كان لها أثر اقتصادي على حياتهم وعلى استراتيجيات التأقلم الإيجابية[80] الأمر الذي سيكون له تداعيات خطيرة لجهة تعقيد عودتهم إلى وطنهم وجعلهم أقلّ تقبلاً من الآخرين عند العودة. وهذا ما قد حدث بشكل واسع في دول أخرى خلال العقد الماضي[81].

"... إنتهت صلاحية إقامتي مجدّداً ولا أملك المال لتجديدها. لا أستطيع تجنّب اجتياز الحواجز أحياناً حين أضطر للإنتقال بعيداً إلى العمل في قرية أخرى. يسمحون لي بالمرور في العادة ويكتفون بالقول إن عليّ أن أجدّد الإقامة. أحياناً، أطلب من سائق الحافلة التوقّف قبل الحاجز ثمّ أترجل منها. لقد تسبّب لي ذلك بالكثير من المشكلات في عملي". رجل سوري دون الثلاثين.

يشعر من يرغب من اللاجئين في تجديد تأشيراتهم أو إقاماتهم، أنّ هذه الإجراءات الجديدة تشكّل معضلة كبيرة بالنسبة لهم. كما أظهرت المقابلات التي أجريت في المخيّمات العشوائية في عكار والبقاع خوفاً من حملات الدّهم التي غالباً ما تسفر عن توقيف الشبان والرجال المنتهية صلاحية وثائقهم. ولا تتمكن سوى قلّة قليلة من الأسر من تجديد إقامات أفرادها وغالباً ما تعتمد استراتيجية تجديد إقامة فرد واحد فقط لتمكينه من التحرّك بحرّية للعمل أو للبحث عن عمل. ويكمن السبب في تقديم تجديد إقامات الرجال والشبّان على إقامات الإناث في كونه ضرورة لتمكينهم من اجتياز حواجز التفتيش بأمان، فيما يرى اللاجئون أنّ مرور النساء و الفتيات على حواجز التفتيش أقلاً خطراً[82].

وقال اللاجئون الذين لا يملكون وثائق صالحة إنهم يمكثون في بيوتهم لفترات أطول. وحين يضطرّون إلى الخروج، يسلكون الطرقات الفرعية أو يتنقلون سيراً على الأقدام كي يتفادوا حواجز التفتيش. وحين توقف الفتيات الشابات عند الحواجز يضطررن إلى تبنّي سلوك مهين لتفادي الإعتقال كالتظاهر بالمغازلة أو إعطاء أرقام هواتفهن لعناصر الأمن على الحاجز. وينطوي هذا الوضع على خطر حقيقية بالإستغلال الجنسي. أصبح التنقل في الأماكن العامّة إذاً مصدر خطر، إذ يتعرّض من انتهت صلاحية وثائقه للتوقيف ليصدر بحقه أمر بالمغادرة، وقد لا يمنح الوقت الكافي للرجوع إلى السلطات لتجديد وثائقه. ومع أن أحداً لم يذكر أنّ السلطات تطلب تنفيذ أوامر المغادرة هذه حتى اليوم، إلا أنّ الأفراد الذين تصدر بحقهم يظلّون عرضة للتوقيف[83] والإعتقال[84].

أخذ اللاجئون تدريجياً بتبني آليّات تأقلم سلبية تثير مخاوف حقيقية حول حمايتهم، كتراكم الديون ونقص الطعام وممارسة الجنس من أجل البقاء والزواج في وقت مبكر وسحب الأولاد من المدارس لإرسالهم إلى العمل. وعلى الرغم من تزايد الهجرة إلى أوروبا، يفكّر بعض اللاجئين جدّياً في العودة إلى سوريا على الرغم من مخاطر الرحلة واستمرار الصراع بالاحتدام هناك.

نقص المساعدات

إن تراكم عدد من العوامل كالمتغيّرات في القوانين الناظمة لقدرة اللاجئين على الدخول إلى لبنان والخروج منه وظروف إقامتهم على أرضه والتقلّص الملحوظ في المساعدات الإنسانية ونقصها قد أدّى إلى خلق مناخ صعب لجهة توفير الحماية للاجئين وتقديم الإحتياجات الأساسية لهم.

وقد خلص تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) حول ضعف اللاجئين إلى أنّ 70% من اللاجئين السوريين يعيشون اليوم دون خطّ الفقر وأنّ 50% من هؤلاء هم دون خطّ البقاء على قيد الحياة (فيما كانت هذه النسبة لا تتجاوز 29% في العام 2014). ويقدّر أنّ 70% من الفلسطينيين اللاجئين من سوريا يعيشون اليوم دون خطّ الفقر، وأنّ 91% من الأسر الفلسطينية التي لجأت من سوريا لا تملك ما يكفي من طعام أو مال لشرائه[85].

وفي الأول من أبريل/نيسان 2015 قلّص البرنامج العالمي للأغذية من المساعدات الغذائية التي يقدّمها للاجئين السوريين المقيمين في لبنان بسبب نقص التمويل، فخفض قيمة القسيمة الغذائية من 27 دولار أمريكي (في يناير 2015) إلى 19 دولاراً. وفي تمّوز 2015 تمّ تخفيض تلك القيمة مجدداً إلى 13.5 دولار أمريكي، فيما زاد التضخم وارتفعت أسعار السلع. كما خفض البرنامج عدد المستفيدين من الأسرة الواحدة ليصبح محدوداً بخمسة أفراد فقط، بغض النظر عن العدد الإجمالي لأفراد الأسرة[86]. وفي أكتوبر/تشرين الأوّل 2015 رفع البرنامج قيمة القسيمة مجدّداً إلى 21.6 دولار أمريكي وذلك لغاية نهاية العام. وليس الفلسطينيون اللاجئون من سوريا أفضل حالاً، فوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، وهي الجهة المسؤولة عن شؤون اللاجئين الفلسطينيين، تعاني من نقص حادّ في التمويل وهذا ما أرغمها في أبريل/نيسان 2015 على تقليص مساعداتها للفرد الواحد من 31 دولار إلى 27 دولار شهرياً وإلى خفض قيمة القسيمة الغذائية. كما أوقفت الوكالة في يوليو/تمّوز 2015 سداد بدلات الإيواء التي كانت تبلغ في الماضي 100 دولار شهرياً.

خلال إجرائنا البحث حول استراتيجيات التأقلم، أقرّ من أجريت المقابلات معهم بعدم قدرتهم على العيش على المساعدات وحدها. حتى بالنسبة إلى أولئك الذين استطاعوا إيجاد وظيفة، لم تكن دخولهم كافية لسدّ جميع احتياجات أسرهم. علاوة على ذلك، من أثر القيود الموضوعة على الطريقة التي توزّع بها المساعدات عدم استفادة اللاجئين بشكل تامّ منها. إضافة إلى ذلك، في حال لم يكن لديهم أي دخل آخر، أو في حال كان دخلهم محدوداً، لا يمكنهم الحصول على لوازمهم من غير الطعام بسبب تحديد الأصناف التي يحقّ لهم الحصول عليها من خلال القسائم. لسدّ احتياجاتهم المادية، تبنّى معظم اللاجئين استراتيجية تأقلم تتمثل في بيع المساعدات لشراء المزيد من الطعام أو طعاماً أفضل جودة من مصادر أخر. كما ذكر بعضهم بيع قسائمهم للاجئين آخرين أو حتى لطرف ثالث آخر بحسم يصل إلى 25% من ثمنها ليتمكنوا من شراء أصناف أخرى من الطعام.

ويحق للاجئين السوريين الحصول على خدمات الرعاية الصحية في مراكز التنمية الإجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية، برسم رمزي أقلّ من ذلك الذي يسدّده المواطن اللبناني. كما يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية في المراكز الصحية الحكومية التي تديرها وزارة الصحّة. أمّا الرعاية الصحية الثانوية فتقدّمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال عقد خاصّ مع شركة ميديفيزا. إلا أن فترات الإنتظار الطويلة تجعل إنفاق اللاجئين من جيوبهم الخاصّة على رعايتهم الصحية أمراً لا مفرّ منه. وبما أنّ المصاريف الطبية لا تغطّى بشكل كامل، فإن ما يتبقى على حساب الأسر يرهق كاهلها مادياً، لا سيّما مع تناقص مصادر دخلها. وتعتبر هذه المصاريف ضخمة بالنسبة إلى

محمّد وكفاحه اليومي

محمّد (اسم مستعار) رجل سوري تجاوز الثلاثين، يقطن في منطقة باب التبانة بطرابلس. وفد إلى طرابلس من قرية قريبة من مدينة حلب السورية قبل سنة ونصف مع زوجته وأولاده الذين تتراوح أعمارهم من 5 إلى 11 عاماً. غادر بيته بعد أن استمر قصف الطائرات للشارع المجاور لشارعه لمدّة طويلة. كان يعمل في سوريا وسيطاً عقارياً وكان يملك سيارة ومنزلاً. يعمل اليوم يوماً واحداً في الأسبوع على عربة خضار يدفعها في أسواق طرابلس. يقول محمّد إن العمل كان أكثر توفراً في أسواق طرابلس، إلا أن الأهل بدأوا يرسلون أبناءهم إلى العمل، إذ يفضّل أرباب العمل توظيف الصغار بأجور أقلّ. يقول إنه دائماً مفلس وإنه لا يسدّد الإيجار في وقته أبداً وإن ديونه أخذت تتراكم، لذا يشعر إن وضعه السكني غير مستقرّ. كما أنه أصيب في ظهره في أثناء العمل، وحين قصد المركز الطبي أعطي بعض المسكنات وأسديت إلى النصيحة بأن يغيّر عمله. يشعر محمّد بالضغط النفسي الشديد ويتشاجر كثيراً مع زوجته وأولاده.

اللاجئين السوريين الذين اعتادوا على مجانية الرعاية الصحية في بلدهم. ويحقّ للفلسطينين اللاجئين من سوريا الإستفادة من نفس الخدمات الطبية المتاحة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، باستثناء الإستشفاء في الحالات غير الخطرة، في مراكز الأنروا الطبية.

خيارات معيشية محدودة

أقرّ من أجريت المقابلات معهم بعدم قدرتهم على العيش على المساعدات وحدها. حتى بالنسبة إلى أولئك الذين استطاعوا إيجاد وظيفة، لم تكن دخولهم كافية لسدّ جميع احتياجات أسرهم. وذكر عدد من الأفراد أنهم اضطرّوا إلى اقتراض المال من أقربائهم في لبنان أو في الخارج أو من معارفهم وجيرانهم. في هذه الحالة، تؤثر قلّة الدخل أو انعدامه بشدّة على نظرة الأشخاص إلى جودة حياتهم وعلى إحساسهم بالحماية والأمان لاجئين سوريين كانوا أو فلسطينيين أو حتى لبنانيين.

لا يتاح العمل للاجئين السوريين إلا من خلال البنى والآليات غير الرسمية حصرياً. عادة ما يجد اللاجئون عملاً كمياومين في مجال الزراعة أو البيع أو في الحرف اليدوية الآخرى. وتتمحور مجالات العمل هذه حول مهن البناء والزراعة بما أن السوريين كانوا تاريخياً يوفدون خلال الصيف كعمّال موسميين إلى لبنان. يعمل اللاجئون بصورة نمطية بأجور زهيدة تتدنّى كثيراً عن أجور نظرائهم اللبنانيين. وقد أقرّ عدد من اللاجئين لأوكسفام بتعرّضهم على يد أرباب عملهم للاستغلال الذي يتراوح من العنف اللفظي بتهديدهم بالطرد[87] أو بتبليغ السلطات عنهم إلى حدّ الحسم من أجورهم. وما يفاقم ذلك الوضع هو كون أرباب العمل على علم بأن معظم اللاجئين لا يحملون تأشيرات أو أن تأشيراتهم قد انتهت صلاحيتها، لذا لا

يستطيعون طلب المساعدة من السلطات الرسمية. إلا أنّ أرباب العمل يبالغون بتهديداتهم تلك لكونهم هم أيضاً يخالفون القانون بتوظيف لاجئين لا يملكون إقامات عمل[88].

كما صرّح بعض اللاجئين بطلب المساعدة من جيرانهم لإتمام وثائقهم الرسمية أو لكفالتهم لدى أرباب العمل في بحثهم عن وظائف[89]. كما ذكر عدد من الذين أجريت المقابلات معهم تنامي المنافسة بين الرجال والصبية من اللاجئين السوريين في مجال العمل. بما أن الصبية أقل عرضة للتوقيف لدى تنقّلهم من دون وثائقهم الرسمية، تضاعف عدد الأولاد الذين يعملون لدعم أسرهم مادّياً. كما أن هؤلاء الصبية يتقاضون أجوراً أدنى بكثير[90]. في جميع المناطق التي غطّتها الدراسة، من الغالب أن تعمل الأم أو الأولاد الذكور الأكبر سناً لكسب عيش الأسرة حين لا يسمح سنّ الوالد المتقدّم له بالعمل. بصفة عامّة، في المخيّمات العشوائية في المناطق الريفية في عكار والبقاع، يميل النساء والأطفال الأكبر سناً إلى العمل أكثر من أولئك المنتمين للأسر المقيمة في المناطق المدينية. وفي المناطق الريفية، تميل النساء إلى العمل في الزراعة. وقد تحدّث من أجريت المقابلات معهم من رجال ونساء على حدّ سواء عن اضطرار النساء إلى العمل كدليل على مدى سوء وضع اللاجئين. وقد أعرب جميع اللاجئين عن رغبتهم في العمل.

ولا يجد الفلسطينيون اللاجئون من سوريا عملاً بسهولة نظرائهم اللاجئين من السوريين. فوفق منظمة العمل الدولية، تصل نسبة البطالة بين الفلسطينيين اللاجئين من سوريا إلى 90% فيما تبلغ 50% لدى اللاجئين السوريين[91] (مع كون نسبة البطالة أعلى لدى النساء)[92]. ومردّ ذلك إلى كون الفلسطينيين اللاجئين من سوريا يعيشون في مناطق تندر فيها فرص العمل، ولأنهم لا يتمتعون بنفس الشبكات الإجتماعية التي يعتمد عليها اللاجئون السوريون. كما أن الأفضليّة في فرص العمل النادرة المتوفّرة في مناطق استضافة الفلسطينيين اللاجئين من سوريا غالباً ما تعطى للاجئين الفلسطينيين المقيمين أصلاً في هذه المناطق. كما يجد الفلسطينيين اللاجئين من سوريا صعوبة في مغادرة مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كنهر البارد وعين الحلوة للبحث عن عمل خارجها لأنهم لا يحق لهم أصلاً التواجد في لبنان بصفة قانونية. وقد يكون وضع الفلسطينيين اللاجئين من سوريا أقلّ سوءاً في مخيمات الضواحي الجنوبية لبيروت وذلك لكون حدودها أقلّ ضبطاً ما يسمح للاجئين بالعمل في الأحياء المجاورة لها.

تداعي الآثار

إحدى أهمّ إستراتيجيات التأقلم التي يعتمدها اللاجئون هي المرونة في البحث عن مأوى بسبب محدودية دخولهم والمساعدات التي يتلقونها. لذا كان عليهم البحث عن أرخص سكن ممكن لا سيّما في المناطق المدينية، حيث تتعدّد الخيارات، أو بالإنتقال من مخيّم عشوائي إلى آخر أو إلى المناطق الريفية[93]. وبسبب التهديد بالطرد والتجاوزات الأخرى التي ذكرها اللاجئون، تسدّد المساعدات أولاً إلى مالكي العقارات.

> "جئت إلى لبنان قبل ثلاث سنوات مع زوجي وستة أولاد. تنقلنا كثيراً منذ وصولنا إلى منطقة التبانة. وضعنا صعب جداً إلى درجة أننا لا نملك شراء الخضر الأساسية كالكوسا حاولنا توفير المال بالإنتقال للعيش في الجزء الأقلّ أمناً من ذلك الحي." إمرأة سورية دون الثلاثين، منطقة التبانة بطرابلس.

ويعني ذلك أن المال الذي يتلقاه اللاجئون لاحتياجاتهم الخاصّة كالتدفئة في الشتاء مثلاً يذهب لسداد الإيجارات. ويطلب بعض أصحاب العقارات، لا سيّما في المناطق الريفية، إلى اللاجئين العمل مقابل تسديد إيجاراتهم. ومع أن ذلك قد يوفّر المال لسداد متطلبات أخرى، إلا أنه قد يؤدّي أحياناً إلى الإستغلال، إذ قد يطلب المالك من اللاجئ العمل من دون أجر بعد أن يكون قد عمل مقابل القيمة الكاملة للإيجار. وبالنظر إلى أوضاعهم غير المستقرّة يشعر العديد من اللاجئين أنهم لا يستطيعون التصدّي لذلك الشكل من الإستغلال[94].

أمّا على صعيد المنزل، فقد وجدت أوكسفام أن اللاجئين يعانون من الضغط النفسي كنتيجة مباشرة للجوء وصعوبة إيجاد العمل والحصول على دخل وإعالة أسرهم. غالباً ما قال اللاجئون إن الأطفال اصبحوا متمرّدين أو سيئي المزاج أو مصابين بالإكتئاب والخمول. كما ذكر من أجريت المقابلات معهم، من رجال ونساء، توتّر العلاقات بين الأهل فيما بينهم ومع أولادهم وأن هذا التوتر لم تكن الأسر تعاني منه قبل اللجوء.

البقاء أو الرحيل

يجمع اللاجئون السوريون في لبنان[95] على أن أوضاعهم آخذة بالتراجع مع الوقت وأنهم أصبحوا منهكين بسبب ظروفهم الصعبة لا سيّما أوضاعهم القانونية وتدهور علاقاتهم مع المجتمعات المضيفة. وقد فكّر العديد منهم في الإنتقال إلى دول لا يواجهون فيها هذه المشكلات.

"أفضّل أن يهاجر شبابنا عن طريق البحر بدل بقائهم في المخيمات. هم ليسوا بأحياء هنا على أي حال. الضغوط هائلة منذ بدء الأزمة". لاجئة فلسطينية من سوريا تجاوزت 30 عاماً تقيم في مخيّم عين الحلوة قرب صيدا وقد غادر معظم أفراد أسرتها عبر البحر.

فاطمة لا تألو جهداً للإلتحاق بأسرتها في ألمانيا

فاطمة (إسم مستعار) لاجئة فلسطينية من سوريا في حدود الثلاثين تعيش في مخيّم نهر البارد. وفدت إلى لبنان أول مرّة عام 2012 مع زوجها وأربعة أولاد. ثمّ عادت إلى سوريا لسنة تقريباً لترجع مجدداً إلى لبنان قبل سنة من الآن. قالت إنها فكّرت مع زوجها بأن يجربا الهجرة غير الشرعيّة بسبب اليأس الذي أصابهما. قرّر زوجها أن يأخذ ابنه البالغ من العمر 13 عاماً إلى ألمانيا وأن يتركه هناك ليعود ويأخذ زوجته وبقية الأولاد. شعر الصبيّ بالتوتر لفكرة بقائه وحيداً هناك، لذا حمل الوالد معه ابنه الآخر البالغ 8 سنوات. ركبوا سفينة أقلّتهم من سوريا إلى تركيا، ثمّ استقلوا أخرى إلى إيطاليا. وعلى مقربة من السواحل الإيطالية، أنزلوا إلى قوارب أصغر ودفع بهم إلى الشاطئ كي يلتقطهم خفر السواحل الإيطالي الذي اقتادهم إلى مخيّم في إيطاليا ليستقلّوا في نهاية المطاف حافلة إلى ألمانيا. لم يتمكن زوج فاطمة حتى الساعة من إرسال الكثير من المال كونه ينفق على ثلاثة أفراد في ألمانيا. وما زالت فاطمة تقطن مع والديها وتنتظر أن تلتحق بزوجها.

لم يتحدّث سوى عدد قليل نسبياً من اللاجئين عن المستقبل لكونهم منهكين من أوضاعهم الحالية ومن تحدّيات الحياة اليومية. كان لدى من تحدّثوا عن المستقبل من اللاجئين السوريين والفلسطينيين اللاجئين من سوريا ميل إلى التعبير عن اليأس والإحباط. لطالما عانى الفلسطينيون اللاجئون إلى لبنان من كون حقوقهم محدودة ومن سوء الإستغلال وإلى ضآلة مجالات كسب العيش. ويعاني من أمور مماثلة اللاجئون من سوريا السوريون منهم والفلسطينيون. من بين هذه الظروف الصعبة، ذكر اللاجئون صعوبة البقاء على قيد الحياة في أوضاعهم هذه. عبّرت شريحة واسعة من اللاجئين عن نفس الرغبة في العودة إلى سوريا وأسفت لإستحالة ذلك في المستقبل المنظور بسبب استمرار الصراع. وأعرب بعض من أجريت المقابلات معهم عن نيتهم البقاء في لبنان كون ذلك سوف يسهل عليهم العودة لاحقاً بحكم القرب الجغرافي للبلدين[96]، أو لأنهم ما زال لديهم أفراد من أسرهم في سوريا سيشعرون وكأنهم تخلّوا عنهم في حال رحلوا. وقال معظم اللاجئين إنهم

فقدوا الأمل في العودة إلى سوريا، فيما يرون أن وضعهم في لبنان لا يحتمل وأن الحلّ الوحيد برأيهم يتمثل في الهجرة إلى أوروبا أو إلى دول أخرى مثل كندا أو البرازيل من أجل حياة أفضل.

إعادة التوطين - عملية مضنية

كما أتى اللاجئون على ذكر سبب آخر ليأسهم. كان جميع من أجريت المقابلات معهم قد تسجلوا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو حاولوا فعل ذلك ظناً منهم أن هذا الأمر سيتيح لهم الوصول إلى برامج إعادة التوطين في دول أخرى. إلا أن أحداً منهم لم يتلق عرضاً لإعادة لتوطين الذي ظلّ مقصوراً على عدد محدود جداً وفي حالات اللاجئين الأشدّ ضعفاً. وتحدّث معظم اللاجئين كيف جالوا على عدّة سفارات في بيروت للتقدّم بطلبات لجوء في دول مختلفة إلا أنهم وجدوا الإجراءات صعبة جداً وغالباً صعبة المنال. وقال غالبية الذين أجريت المقابلات معهم إنهم لا يفهمون المعايير المطبقة على العملية الإنتقائية لإعادة التوطين. وحتى أولئك الذين يتمّ قبولهم لإعادة التوطين يجدون الإجراءات طويلة جداً[97]. كما يتردد العديد منهم حيال مبدأ فصل الأسر. فعلى سبيل المثال، في حالتين وردتا خلال المقابلات، ذكر اللاجئون أنهم تلقوا عرضاً بالانتقال إل ألمانيا، لكنهم اضطروا للرفض كون العرض لا يشمل جميع أفراد الأسرة. في الحالة الأولى رفضت الإبنة التي كانت أرملة وفي الأخرى رفض الإبن لأنه كان راشداً.

لقد أدّى بطء الإجراءات وصعوبتها بالعديد إلى اختيار طرق بديلة غير شرعية للبحث عن الحماية في أوروبا. لدى غالبية اللاجئين الذين أثاروا الموضوع إما عدّة أقارب أو معارف سبق أن غادروا إلى أوروبا بهذه الطريقة. في وقت المقابلات (منتصف 2015) ذهب معظمهم إلى مصر حيث كانت التأشيرات لا تزال متاحة لهم أو إلى السودان. ومن هناك، سلكوا طرقاً برّية لمدّة 12 ساعة في الصحراء، توصلهم إلى السواحل الليبية حيث ركبوا القوارب نحو الشواطئ الإيطالية. وكان اللاجئون السوريون قد بدأوا بالسفر عن طريق بديل إلى أوروبا عبر تركيا واليونان. ومن بين من أجرينا المقابلات معهم، تبيّن لنا أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أو الوافدين من سوريا كانوا أكثر ميلاً من اللاجئين السوريين إلى خيار الهجرة غير الشرعية، ربما لأن الإستجابة الدولية للأزمة السورية كانت بالتركيز على مساعدة اللاجئين السوريين على إعادة التوطين، فيما لم يشمل ذلك الفلسطينيين اللاجئين من سوريا. كما كان الأمر أكثر حدوثاً مع الشبان، على الرغم من وجود أمثلة عن عدّة أفراد من أسرة واحدة غادروا في نفس الوقت. كما كان ثمّة أمثلة عن رجال سبقوا زوجاتهم وبناتهم لكفالتهم في ما بعد لدخول أوروبا من خلال القنوات الرسميّة. كما اصطحب بعض الرجال أبناءهم الذكور من مختلف الأعمار أو سبقوهم.

3. الفقراء اللبنانيون: مرارة الواقع وصعوبة تحمّل المزيد

كما ورد آنفاً، استقرّ معظم اللاجئين السوريين في مناطق المجتمعات الأشدّ فقراً في لبنان[98]. يتوزّع قرابة 86% من اللاجئين السوريين على 242 منطقة[99] يعيش 66% من سكانها اللبنانيين على أقلّ من أربعة دولارات يومياً[100]. وقد أدّى هذا الوضع إلى استقطاب اجتماعي قوي وإلى تفاوت مناطقي شديد. ويتركز الفقر في لبنان في الضواحي وأحزمة البؤس حول المدن الكبيرة، وفي مناطق الشمال الريفية مثل عكار والبقاع. قبل اندلاع الأزمة السورية عام 2011 كانت التقديرات بأنّ 37% من اللبنانيين كانوا يعيشون على أقلّ من أربعة دولارات يومياً[101]. وتعتمد الأسر المعيشية اللبنانية على سوق

ريما امرأة سورية دون الثلاثين من العمر وفدت إلى لبنان قبل ثلاث سنوات مع زوجها وأولادهما الستة. بدّلوا سكنهم قليلاً منذ وصولهم في منطقة التبانة كونها قريبة من مكان عمل زوجها الذي يعمل كعامل يومي بشكل متقطّع. تقول إن وضعهم سيئ جداً وانهم لا يملكون ما يكفي من المال لشراء حوائجهم الأساسية كالخضار وأنهم حاولوا توفير المال بالإنتقال للعيش في شقة تقع في الجزء الأقلّ أمناً من ذلك الحي. ترافق ابنها سيراً على الأقدام إلى المدرسة التي تقع بعيداً إلى حداً ما، وتتعرض للمعاكسات لدى عودتها وحدها. تقول إنها تتعامل بصبر قدر استطاعتها مع كلّ ذلك الضغط، لكن صبرها وصبر زوجها ينفدان حين يفكران في مسألة الدخل. بالاستناد إلى ريما، يتعرّ ض لها زوجها بالضرب حين يكون تحت الضغط النفسي كما أنها تضرب أولادها بدورها حتى وإن طلبوا شيئاً بسيطاً. تقول إنهم لم يكونوا يتصرفوا بهذه الطريقة حين كانوا في سوريا.

الزراعة غير الرسمي وقطاعي البناء والخدمات، لا يملك معظم العاملين فيها عقود عمل ثابتة، لذا كان دخل تلك الأسر غير مستقر. وبحسب عدد الأفراد العاملين، يتراوح دخل هذه الأسر بين 4000 و8000 دولار أمريكي سنوياً، وهو من بعيد دون خطّ الفقر الوطني المحتسب على أساس أربعة دولارات يومياً للفرد الواحد. وتشير المناقشات[102] في إطار بحث أوكسفام الذي أجرته في صيف 2015 حول الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية، إلا أن دخول هذه الأسر قد ازدادت تقلّصاً منذ العام 2010[103].

خطوط الفقر بقياس حجم الأسرة المعيشية

خطوط الفقر في لبنان	دولار واحد في اليوم للفرد	عدد أفراد الأسرة المعيشية					
		3	4	5	6	7	8
الخطّ الأعلى	4	4380	5840	7300	8760	10220	11680
الخطّ الأدنى	2.4	2628	3504	4380	5256	6132	7008

وبحلول نهاية عام 2014، كان يقدّر أن مئة وسبعين ألف لبناني إضافي تحوّلوا إلى فقراء نتيجة للأزمة السياسية والسكانية والإقتصادية والإجتماعية التي كانت تعصف بالبلاد. أضيف هذا العدد إلى مليون شخص كانوا يعيشون أصلاً حالة الفقر، فيما تضاعفت نسبة البطالة لتتخطى 20%، لا سيما في أوساط الشباب من غير أصحاب المهارات[104]. وفي أيار 2015، أعلنت وزارة العمل في لبنان أن نسبة البطالة قد تجاوزت 25% بين اللبنانيين عامّة و36% بين الشباب تحديداً. ويتوقع البنك الدولي أن يتحوّل إلى عاطلين عن العمل مئتين وعشرين ألف شاب إضافي من غير أصحاب المهارات بحلول نهاية العام[105].

المجتمعات الفلسطينية المضيفة في لبنان

في العام 2010، كان 66.4% من الفلسطينيين يعتبرون فقراء فيما بلغت نسبة المعدمين منهم 6.6%. ويعني ذلك أنّ قرابة 160000 لاجئ لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية من طعام وغيره، فيما لا يستطيع 16000 لاجئ سدّ احتياجاتهم من الطعام وحده[106]. وترتبط تحدّيات التنمية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان إلى حدّ بعيد بوضعهم الوظيفي. ويزيد من وطأة حلقة الفقر المفرغة نقص فرص العمل المعقولة وشعور بالمنافسة مع الفلسطينيين اللاجئين من سوريا[107].

كما يمتدّ شعور المنافسة هذا إلى المساعدات، إذ يشعر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أنهم أقلّ حظاً من أولئك الوافدين من سوريا. كما ترتبط مسألة المساعدات بقضية الدخل، إذ تجعل الفلسطينيين اللاجئين من سوريا يقبلون بأجور أدنى، ما يزيد من ضعف منافسيهم من اللاجئين في لبنان. وقد أدّت هذه التوترات إلى حالات عنف بين الطرفين[108].

3.1. آليّات الحماية الإجتماعية لفقراء اللبنانيين

ثمّة العديد من البرامج والسياسات المعدّة لإعادة توزيع الثروة وتوفير شبكات الحماية للأسر المعيشية الفقيرة في لبنان. ويمتاز نظام الحماية الإجتماعية في لبنان بتعدّد برامج التأمين والضمان الإجتماعيين التي غالباً ما تكون وليدة اللحظة واستجابة لأحداث معيّنة بدلاً من أن تكون شاملة ومرتكزة على المخاطر في مختلف مراحل الحياة. ويستثنى القطاع غير الرسمي من أي شكل من أشكال الضمان الإجتماعي. وبسبب الأطر القانونية المختلفة، تعتبر الأنروا المصدر الوحيد للحماية الإجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

"في مواجهة قصور لبنان في تقليص الفقر وعدم قدرته على الدفع بالإزدهار المشترك، كشف أصحاب الشأن اللبنانيون في تقرير أصدره البنك الدولي حول لبنان عام 2014 أن الحماية الإجتماعية وخلق فرص العمل يحتلان المرتبتين الثانية والثالثة تباعاً على سلّم الأولويات فيما تأتي حاكمية القطاع العامّ في المرتبة الأولى"[109].

حين بدأ في لبنان ظهور الآثار الأولى للأزمة السورية على الإقتصاد وعلى الشرائح الأكثر عوزاً من اللبنانيين، قام البنك الدولي والحكومة اللبنانية والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة تمويل البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ليصبح اسمه برنامج الطوارئ الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً. ويتكوّن هذا البرنامج من مزيج من الرعاية الإجتماعية وتقديم الخدمات الإجتماعية للأسر المعيشية اللبنانية الأشدّ عوزاً. ويتمثّل في سداد جزئي لحسابات الطبابة[110] والرسوم المدرسية وثمن الكتب وتقديم مساعدات غذائية. أطلق البرنامج بادئ الأمر بميزانية قدرها 28.2 مليون دولار أمريكي على شكل منحة من مجلس الوزراء للفترة الممتدّة من 2012 إلى 2014. وبعد إعادة تمويل الصندوق، أصبح يغطي كذلك بطاقات غذائية إلكترونيّة منفصلة لمن يعانون من الفقر المدقع فقط من بين الأشدّ عوزاً بسبب قلّة التمويل ، والذين يصل عددهم إلى 5076 أسرة معيشية لبنانية. وبحلول يوليو/تموز 2015 كان قد تسجّل 12% من الفقراء الاشدّ عوزاً من اللبنانيين في برنامج الطوارئ الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

في العام 1963، أسّس الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، أكبر مؤسسة ضمان اجتماعي عامّة مستقلّة في لبنان وتقع تحت وصاية وزارتي العمل ومجلس الوزراء، وهو صندوق مساهم يجبي المساهمات من الحكومة وأرباب العمل والعمّال[111]. وتشير الدراسات إلى أن أكثر من 40% من أرباب العمل غير مسجلين في هذا الصندوق كونهم يتحمّلون النصيب الأكبر من المساهمات فيه. كما أن 30% من القوة العاملة هي من العمالة المستقلّة ذاتية التوظيف[112].

من الناحية العملي، يتوجّب على جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. إلا أن ثمّة مآخذ على الصندوق الذي يستبعد العمال المستقلين الذاتيي التوظيف والأفراد العاطلين عن العمل. كما أنه لا يقدّم الرعاية الصحّية للمسنين الذين هم أشدّ الناس حاجة إليها، كما يفتقر إلى آليات تنفيذية قويّة للتأكد من عدم توظيف أرباب العمل عمالاً من دون التصريح عنهم لديه.

> "تعمل ابنتي في نفس المتجر منذ ثلاث سنوات ولكنها تخشى أن تطلب من ربّ العمل أن يسوي وضعها. لا تريد إغضابه حتى لا يستبدلها بعاملة ارخص أجراً. من الضروري بالنسبة إلينا أن تحافظ على وظيفتها". إمرأة لبنانية مسنة لا معيل لها سوى ابنتها.

كما ألقت دراسات أوكسفام الضوء على أن أشدّ الأسر المعيشية عوزاً تواجه عدداً من العوائق التي تحول دون وصولها إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. وتعمل معظم الأسر المعيشية التي أجرت أوكسفام المقابلات معها في القطاع غير الرسمي وفي وظائف غير دائمة، أي أن أوضاعها غير نظامية حتى للأفراد الذين يعملون مع نفس المؤسسة لأكثر من أربعة أعوام، ما يحرمهم من الإستفادة من خدمات الصندوق. وقال عدد ممن أجريت المقابلات معهم إنهم سبق أن سمعوا بالصندوق وتقديماته إلّا أنّ قلّة منهم مسجلين فيه. ومن النادر جداً أن يتسجّل العمّال المياومون أو الموسميّون في الصندوق. حتى العمّال الذين يعملون مع نفس ربّ العمل لا يعلمون ما إذا كان يحقّ لهم التسجيل فيه وما إذا كان ربّ عملهم ليقبل بسداد متوجبات انتسابهم إليه. ويعزى عدم مطالبة العمّال أرباب عملهم بتسوية أوضاعهم لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي إلى المنافسة القويّة في سوق العمل. فكما ورد آنفاً، للمهاجرين السوريين من الناحية العملية نفس حقوق العمال اللبنانيين في الحصول على الضمان الإجتماعي، إلا أنّهم لم يسبق أن طالبوا بهذا الحقّ ولا يمكن توقّع حدوث ذلك في ظلّ التحدّيات التي يواجهونها في ما يخصّ أوضاعهم القانونية ومحدودية دخولهم.

بالإضافة إلى برنامج الطوارئ الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ثمّة برامج وزارية أخرى تعنى بتقديم الدعم، لا سيّما في مجالي التربية والصحّة العامّة. تقدّم وزارة التربية والتعليم العالي إعفاءاً من رسوم التسجيل المدرسية ومنحاً وبرامج غذائية لضمان دخول المدرسة لأولاد الأسر الأشدّ فقراً. كما تقدّم وزارة الصحّة العامّة تأميناً صحّياً لقرابة 1.6 مليون مستفيد لا يغطي معظمهم الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ولا شركات التأمين

الخاصّة. وتتضمن هذه الخدمات حسومات تصل إلى 85% من كلفة الإستشفاء والرعاية الصحية الأولية في شبكة تتألف من 182 مركز رعاية صحّية أولية، فيما تغطّي تغطية كاملة الأمراض المزمنة والخطيرة والرعاية الصحّية الوقائية.

3.3 القدرة الشرائية والديون وهشاشة الوضع

في غياب برامج الحدّ من الفقر وشبكات الحماية للفقراء اللبنانيين، تجد الأسر المعيشية صعوبة في إدارة مصاريفها. فبالإستناد إلى دراسة أوكسفام، شدّد جميع الذين أجريت المقابلات معهم على أن مرتباتهم لم ترتفع منذ 2010، على الرغم من ارتفاع كلفة السلع الأساسية. وأشارت بعض الأسر المعيشية في الواقع إلى أن دخلهم السنوي قد تراجع بنسبة 25 إلى 30% منذ العام 2010. ووفق ما أفادت به الأسر، يشكّل الغذاء الجزء الأكبر من الكلفة المعيشية إذ يصل من 35 إلى 50% من المصاريف السنوية. أمّا بالنسبة إلى اللاجئين الذين أجريت المقابلات معهم، يأتي الغذاء في المرتبة الثانية على قائمة المصاريف، بعد الإيجارات التي تحظى بأولوية المصاريف السنوية. ويظهر من دراسة أوكسفام أن أسعار السلع الغذائية الأساسية كالسكر والأرز والزيت قد ارتفعت بنسبة 40% منذ العام 2010.

دخل ومصاريف الأسر المعيشية (بعد سداد القروض)

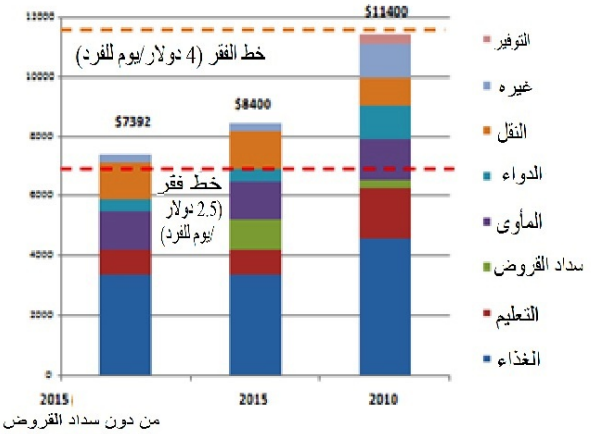

وأظهرت دراسة أوكسفام أن الإقتراض هو الإستراتيجية الأكثر اعتماداً للتأقلم مع الضغط الإقتصادي والصدمات الإقتصادية المفاجئة في لبنان. ومع بذل الأسر قصارى جهدها لتعويض ارتفاع الأسعار، أصبحت الديون عاملاً أساسياً في تحديد قدرتها الشرائية ومدى ضعفها. وتشير مقابلات معمّقة مع بعض الأسر المعيشية إلى أن هذه الديون المتراكمة من مصادر غير رسمية لسدّ الإحتياجات الأساسية تصل إلى ألف دولار أمريكي سنوياً. فمعظم الديون هي من محالّ بيع الغذاء والبقالات والصيدليات. إلا أن اقتراض المال نقداً وارد أيضاً لتغطية النفقات الكبيرة وغير المتوقعة. وعادة ما يكون الإقتراض غير الرسمي من أصدقاء وأقارب أو من مؤسسات تسليف كالمصارف التي تفرض نسب فائدة مرتفعة على القروض، فيما يبدو أن القروض غير الرسمية هي من دون فوائد[113]. وتظهر الصورة أدناه دخل ومصاريف الأسرة المعيشية وكيف قد يكون وضعها ما إذا خصم سداد ديونها من دخلها لتحديد الدخل الحقيقي. سوف يهبط حينها ذلك الدخل الحقيقي ليقترب من خط الفقر الخطير الأدنى عند معدّل 2.4 دولار أمريكي يومياً للفرد الواحد.

> "لم يتوفّر لدينا أي مال لشراء أغراض للبيت منذ أن تزوجنا. كلّ ما ترونه هنا هو أثاث عمره أكثر من عشرين عاماً". شهادة امرأة لبنانية لأحد باحثي أوكسفام.

وغالباً ما يستمرّ الدين بالتراكم ليشكّل جزءاً خفياً من مصاريف الأسرة المعيشية[114] إذ يمكن أن يشكّل 25% من مصاريفها فيكون بذلك عاملاً يشوّه قدرتها الشرائية الحقيقية. تحدّث أحد باحثي أوكسفام إلى امرأة من

أسرة معيشية تتألف من سبعة أفراد تعيش في منطقة النبطيّة. وتعاني هذه الأسرة المعيشية الأمرّين منذ عام 2010 للتأقلم مع الضغوط والصدمات الإقتصادية المختلفة التي تصيبها. ومع مرور السنوات، عاشت الأسرة على الإقتراض الرسمي وغير الرسمي.

إذا ما اعتمدنا مقياس الفقر الشديد في لبنان عند 2.4 دولار يومياً للفرد الواحد، سوف يظهر أنّ هذه الأسرة المعيشية هي فوق خطّ الفقر. ولكن إذا ما دققنا في الأمر نجد أن اقتصاد الأسرة المعيشية يعتمد بصورة واضحة على الديون الضخمة التي نتجت عن تعليم الأبناء. ويقع الدخل الحقيقي الذي تعيش الأسرة عليه (بعد خصم سداد الدين الفعلي) دون خطّ الفقر المدقع عند معدّل 2.4 دولار يومياً للفرد الواحد[115]. إنّ أي صدمة وإن كانت صغيرة عند هذه المرحلة قد تهوي عميقاً بالأسرة دون خط الفقر المدقع.

سقوط إحدى الأسر في هاوية الفقر

تحدّثت أوكسفام إلى أسرة معيشية تتألف من ثمانية أفراد من البقاع كانت تعيش عام 2010 فوق خطّ الفقر المتمثل بأربعة دولارات يومياً للفرد الواحد، أي بمبلغ سنوي قدره 11680 دولار. عانت هذه الأسرة مع مرور السنين تراجعاً بنسبة 26% من دخلها السنوي كما يظهره الرسم أدناه. وقد حصل ذلك التراجع بسبب إصابة صاحب الدخل الرئيس في الأسرة. لو أن سداد ديون الأسرة خصم من مدخولها لتحديد الدخل الحقيقي المتوفر لسدّ احتياجاتها الأساسية، لوجدنا أنّ دخلها الحقيقي سوف يهبط حينها ليقترب من خط الفقر الخطير الأدنى عند معدّل 2.4 دولار أمريكي يومياً للفرد الواحد. كما سوف يكون لتقليص الإنفاق على الرعاية الصحية للأسرة في هذا السياق آثار كارثية على المدى البعيد لجودة حياتها.

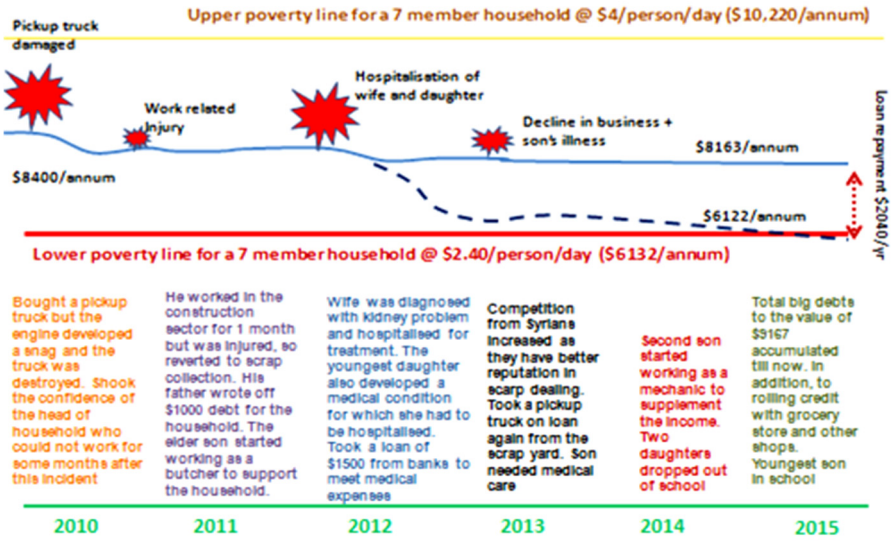

حالهم حال اللاجئين، يقلّص الفقراء اللبنانيون مصاريفهم كاستراتيجية تأقلم في وجه الضغوط على اقتصاد أسرهم المعيشية[116]. فهم يقلّصون عدد الوجبات وكميات الطعام التي يتناولونها ويشترون طعاماً رخيصاً ذا نوعية سيئة للغاية (أو

ذا مدة صلاحية قصيرة أو منتهية). ومع أن الراشدين يقدّمون الأطفال على أنفسهم في هذا السياق إلا أن ثمّة حالات تضطر الأسرة المعيشية بكامل أفرادها إلى تخفيض استهلاكها من الطعام معتمدين حصرياً على الخبز والشاي[117].

كما تحاول الأسر المعيشية اللبنانية تقليص مصاريفها بوقف الإنفاق على الصحة والتعليم. ومع كون التعليم أولوية لجميع أفراد الأسر المعيشية التي أجريت المقابلات معها، إلا أن فريق البحث قد وثّق حالات اضطرت أسر اللاجئين فيها لسحب ابنائها من المدارس كمساهمة في اقتصاد الأسرة المعيشية. وينطبق ذلك أكثر على مستوى التعليم الثانوي. وقد غيّرت بعض الأسر المعيشية مدارس أولادها (من الخاصة إلى الحكومية) لتخفيض الكلفة، إلا أن ذلك يؤثر على جودة التعليم وفرص الأطفال على المدى الطويل[118].

وكما في حالة أسر اللاجئين المعيشية، تشكّل كلفة الرعاية الصحية عبئاً كبيراً على اقتصاد الأسر اللبنانية. فالمصاريف الطبية في لبنان مرتفعة ولا تقدّم جميع المحافظات المستوى المقبول نفسه من الخدمات. لذا، تميل بعض الأسر المعيشية إلى تأجيل الإنفاق على الصحة لا سيّما في حالات الأمراض المزمنة، وهو أمر قد يكون له تداعيات خطيرة.

الخاتمة: خيارات السياسات ومسائل مهمّة تستحق البحث

لم يعد الوضع القائم في لبنان قابلاً للإستمرار، لا للاجئين ولا للفقراء من اللبنانيين والفلسطينيين. يعتمد اللاجئون على أنفسهم من خلال البحث عن حلول بديلة، فيما تتواصل المعاناة الشديدة لفقراء اللبنانيين والمجتمعات المهمّشة الأخرى، بسبب ارتفاع كلفة المعيشة وتقلّص قدرة الخدمات العامّة وتنامي البطالة وتفاقم أنماط انعدام المساواة الإجتماعي على المستوى الوطني.

وفي حال لم تتم معالجة الوضع القائم، سيكون على الغالب ثمّة ارتفاع ملحوظ لآليات التأقلم السلبي التي سلطت هذه الدراسة الضوء عليها. ويتضمّن ذلك بالنسبة إلى اللاجئين استمرار الهجرة إلى أوروبا والتداعيات الخطيرة على موضوع الصحّة والتعليم والرفاه. وقد يواجه أولئك اللاجئون أوضاعاً لن يعود الفرد قادراً في ظلّها على الوصول إلى الخدمات الأساسية، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تزايد التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتنامي القلق بشأن قضايا الأمن ومخالفة عدد كبير من الأشخاص للوضعية القانونية السليمة لجهة إقاماتهم. أمّا بالنسبة إلى الفقراء من اللبنانيين والفلسطينيين، فنلاحظ تنامي الفقر والبطالة وزيادة في آليات التأقلم السلبي التي ينتج عنها تراكم الديون وتراجع القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحّة.

في ظلّ هذه الظروف، من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي مع الأشخاص المعنيين ومع الحكومة اللبنانية لتحديد حلول وسياسات بديلة من أجل تصميم استجابة شاملة توفّر الحماية والإحترام للحقوق الأساسية للجميع، بمن فيهم فقراء اللبنانيين. سوف نسرد في ما يلي عدداً من السياسات ليصار إلى مناقشتها في جلسات طاولات مستديرة ولقاءات حول المواضيع التي ستطرح للبحث في هذه الدراسة مع أصحاب القرار الرئيسيين ومجموعات المجتمع المدني والشركاء في التنمية. أعدّت هذه الدراسة لتستخدم كأداة حوار مع مختلف أصحاب الشأن المعنيين في لبنان وعلى المستوى الدولي بهدف التوصّل إلى تحديد الخيارت بشكل جماعي من أجل مواجهة فاعلة للأزمة الراهنة التي تعصف بالبلد.

1) سياسة لجوء شاملة تسمح للاجئين السوريين بالعيش بأمن وكرامة : مكرر للصفحة 5

بعد انقضاء خمس سنوات على الأزمة السورية، وفي غياب مؤشرات على قرب انتهاء الصراع، ومع وجود عدد كبير من اللاجئين خارج البلاد لمدة فاقت أربع سنوات أحياناً، لا بد من اعتبار اللجوء الراهن حالة لجوء طويل الأمد [119]، ، الأمر الذي سوف يستلزم تغييراً في السياسات والإجراءات من قبل جميع المعنيين. كما لا بدّ من الإعتراف بضرورة توفير المعايير والإجراءات الأساسية الدنيا بما يتناسب مع حالة موجات اللجوء الكثيف وفق معايير EXCOM التي تحدّد ماهية هذا اللجوء[120]. ويعتبر أن لبنان يواجه اليوم هذا النوع من اللجوء في سياق خلاصات EXCOM رقم 22، وذلك في انتظار الترتيبات لحلّ دائم. ولا بدّ من أن تصاغ هكذا سياسات في ضوء دروس عالمية تستقى من حالات أخرى للجوء طويل الأمد، بما في ذلك أمثلة من تاريخ المنطقة الحديث. ويجب التأكد من عدم كون السياسات والممارسات المطبقة حالياً عائقاً في وجه تحقيق الهدف الأبعد المتمثل في حلول دائمة للاجئين، كما يجب أن تسهم استباقياً في تمكينهم من اتخاذ قرارات مستقبلية، بما في ذلك العودة إلى وطنهم.

كما انّ على الحكومة اللبنانية أن تراجع سياستها المصوغة في أكتوبر/تشرين الأول 2014، وأن تقييم برويّة أكبر الآثار البالغة التي نتجت عنها خلال العام المنصرم، وأن تحلّل المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الوضع الراهن في حال استمرّ تطبيق تلك السياسة. إنطلاقاً من هذه الزاوية، لا بدّ من تطوير سياسة لجوء للسوريين تكون شاملة ومتعددة القطاعات وراسخة في مجال حقوق الإنسان الدولية وتوفّر المزيد من الخيارات البنّاءة للإستجابة. كما يجب أن تكفل السياسة هذه حماية أفضل للاجئين السوريين في أثناء لجوئهم وتمكينهم خلال تواجدهم على الأراضي اللبنانية من الحصول على شكل

من أشكال الوضع القانوني يمنحهم من جهة حقوقهم الأساسية ويمكنهم من جهة أخرى من إعالة أنفسهم. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى المستقبل، يجب أن تتضمن هذه السياسة بنوداً تعترف بأهمية وشرعية بقاء هؤلاء اللاجئين على تواصل مع بلدهم الأصلي كمساهمة إيجابية في عودة مستدامة إليه وإعادة إعماره مستقبلاً. ويتمّ ذلك من خلال السماح، إلى حدّ ما، بنوع من الحركة القانونية بين لبنان وسوريا مع الإبقاء على حق الحماية في لبنان.

وعلى الرغم من عدم كون لبنان طرفاً في إتفاقية 1951 فإن ذلك لا يشكّل عائقاً أمام تطوير سياسة لجوء إستراتيجية وشاملة. ولما كان لبنان من أولى الدّول الموقّعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدد من الإتفاقيات الدولية الأساسية الأخرى، فإنه يمتلك عدداً من الأطر التي يمكن أن يستخدمها كموجّه لصياغة مقاربة أكثر شمولاً.

أسئلة مهمّة:

- إذا ما تمّ الإقرار بالطبيعة الطويلة الأمد لأزمة اللاجئين السوريين على الأراضي اللبنانية من حيث مدّة اللجوء وغياب الحلول القابلة للحياة على المدى البعيد، كيف يمكن تطوير سياسة لجوء شاملة لضمان حماية اللاجئين السوريين في لبنان طوال مدّة وجودهم على أراضيه؟
- كيف يمكن للسلطات الوطنية والمحلّية المدعومة من المانحين ضمان حكم القانون على المستويين المحلي والوطني وتطبيقه بصورة عادلة على جميع المقيمين على الأرض اللبنانية في ظلّ احترام الإلتزامات الوطنية والدولية؟
- إذا ما أخذنا بعين الإعتبار تعقيد الأطر القانونية بالنظر إلى الجنسيات المختلفة الموجودة في لبنان، كيف يمكن للحكومة اللبنانية ضمان حماية النظامين الإداري والقضائي لحقوق جميع الأفراد المقيمين على الأرض اللبنانية بمن فيهم غير اللبنانيين؟
- هل سيكون لدى الحكومة اللبنانية والمانحين الإستعداد لتصميم برامج إنسانية بهدف تقليص الإعتماد على الإغاثة مع الوقت وتقديم أشكال أخرى من المساعدة تسمح بنوع من الإعتماد على الذات؟
- ما هي أشكال التحرّك القانوني (بين لبنان وسوريا) التي قد تبدو مقبولة للحكومة اللبنانية من حيث الهواجس الأمنية على أراضيها والتي تكفل في الوقت عينه للاجئين الإبقاء على نوع من الروابط مع وطنهم للمساعدة مستقبلاً على عودة أكثر استدامة؟

2) إعادة التوطين وقبول الحالات الإنسانية والطرق القانونية الآمنة الأخرى كجزء من حزمة حلول شاملة

من أجل مساعدة لبنان والدول المجاورة على التعاطي مع موجات اللجوء الكثيف، على المجتمع الدولي اعتماد مقاربة استجابة للجوء أكثر مصداقية، تدمج تقديم تمويل المساعدات وبناء طرق قانونية آمنة للراغبين في الإنتقال إلى دول أغنى، بما فيها دول المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع آليات تطبيق اللجوء وقنوات الهجرة القانونية وزيادة أعداد المسموح لهم بإعادة التوطين، سيما باستقاء الدروس المتوفّرة من أفضل الممارسات الدولية والتجارب في مناطق أخرى.
ومع التدهور الشامل لظروف الحياة في لبنان، وانعدام القدرة على الوصول إلى الحماية والحقوق الأساسية، غالباً ما ينظر اللاجئون إلى الهجرة إلى بلد آخر كخيار وحيد للمارسة حقهم في البحث عن الحماية. يجب الإعتراف بأن حجم اللجوء من الضخامة بحيث يصبح صعب جداً على الدولة ضمان حق اللجوء للمتوافدين، لذا كان على المجتمع الدولي تأمين المزيد من الدعم من خلال خيارات إعادة التوطين وأشكال انتقال اللاجئين الأخرى. كما أن على الدول الغنية زيادة نسب إعادة التوطين للاجئين الأكثر عرضة ومضاعفة الحماية وأعداد القبول الإنساني على مختلف أشكاله، بما في ذلك لمّ شمل الأسر، ليصل إلى نسبة عادلة تبلغ 10% من مجمل أعداد اللاجئين، وذلك بحلول نهاية 2016.
بيد أنّ إعادة التوطين، كما تطبّق اليوم، قد لا تجدي نفعاً إلا إذا جاءت في إطار حزمة حلول شاملة[121]، إذ على الدول الغنية فتح قنوات قانونية وشرعية وخطط انتقال قابلة للتطبيق انطلاقاً من بلد اللجوء الأول الحالي[122]. قد تضمن هذه القنوات

البديلة مزيداً من الوضوح والشفافية للاجئين الراغبين في مغادرة البلد ممن لا يمكنهم الحصول على حق إعادة التوطين، بما في ذلك ضمان طرق آمنة وقانونية للسوريين الباحثين على العودة إلى أراضيهم والبقاء فيها. إنّ فتح قنوات قانونية للوصول إلى دول أخرى من خلال التقدّم بطلبات طوعية قد يكسر حلقة الإنتقال القسري، كما سوف يسمح بالسفر الآمن وبكرامة، والإعتراف بحق الوصول إلى بدائل للحماية وحق اللجوء[123]. ويجب أن تشمل هذه البدائل حقوق الأسر في لمّ الشمل وفرص هجرة الأكاديميين والعمال مع ضمان حقوق اللاجئين السوريين الذين سوف يستفيدون من هذه الحلول وفق إتفاقية اللجوء للصليب الأحمر الدولي.

علاوة على ذلك، وبهدف توفير العيش بكرامة للاجئين في حالات اللجوء الطويل الأمد، وتقليص التوترات بين المجتمعات، وتقديم حلول على المدى البعيد، لا بدّ للمانحين الدوليين من الإسهام بحصصهم من التمويل العادل لضمان تأمين الإحتياجات الإنسانية الأساسية. ويجب أن يشمل ذلك تمويل مشاريع على المدى الطويل ترمي إلى تحسين اعتماد اللاجئين على أنفسهم. كما يجب إفساح المجال وتوفير الموارد لضمان تقديم وكالات الغوث مساعداتها من دون تحيّز، وبناءاً على احتياجات اللاجئين حصرياً، دونما النظر إلى جنسية المستفيدين أو وضعهم، تطبيقاً لمبدأ "لا ضرار" مع أخذ احتياجات المجتمعات الضعيفة والمهمّشة الأخرى في لبنان في الإعتبار.

أسئلة مهمّة:

- ما هي القنوات والخطط الجديدة أو البديلة التي يمكن للمجتمع الدولي البحث فيها واعتمادها قريباً لتوفير وسائل أكثر كرامة وأمناً لمساعدة اللاجئين على البحث عن حلول بديلة مؤقتة لوضعهم كلاجئين مع احترام مبادئ إتفاقية جينيف؟
- هل يمكن استكمال سياسة اللجوء الحالية بقنوات قانونية جديدة للوصول إلى دول أخرى من خلال التقدّم الطوعي بطلبات توفر للباحثين عن الحماية الدولية إحساساً بامتلاك قوة التحكم بمستقبلهم والقدرة على الوصول إلى خيارات قانونية وأكثر كرامة عوضاً عن اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية والخطرة؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي التحوّل من اعتبار اللاجئين عبءاً ثقيلاً وأن يصمّم خططاً أكثر احتراماً لمبادئ اتفاقيات اللاجئين تسهم في استقبال الأشخاص الباحثين عن الحماية الدولية في بلدهم ثمّ أن ينظر إليهم كمورد؟

3) بنى الحاكمية المحلية التي تحظى بالدعم والتمويل الكاملين في ظلّ احترام حكم القانون

من شأن الإستثمار في الحكومات المحلية، بما في ذلك بناء القدرات وتحسين جودة الخدمات العامّة، خلق محاسبيّة واضحة للممثلين المحليين تجاه الناخبين وتضمن الإستجابة لاحتياجات المواطنين.

يخضع نظام الخدمات العامّة المحلّي لضغط شديد، فيما لا تكفي الإستثمارات لتنمية الإقتصاد المحلي. كما تتحمّل البلديات وطأة الإستجابة لأزمة اللجوء، على قلّة مواردها ومقدّراتها. وقد دفعها ذلك إلى اتخاذ قرارات تتجاوز أحياناً الأطر القانونية الوطنية والدولية التي من شأن الإلتزام بها المساهمة في تنمية محلية عادلة.

إنّ أي مساعدات لا تسهم في هذه التنمية لن تسدّ الإحتياجات الضرورية، بل سوف تضاعف من التوترات والشعور بالتهميش. من الواضح أنّ وسائل التمويل التقليدية لم تصمّم لأزمة بهذا الحجم أو الأمد.

لذا، كان ضمان حصول البلديات على الموارد المخصّصة لها من خلال توزيع عائدات الصندوق البلدي المستقلّ بطريقة عادلة وشفافة هي الطريقة الأمثل، علاوة على تحرير عائدات إضافية لتلبية الحاجة المتنامية للخدمات العامّة، وسوف يعبّد الطريق أمام تنمية الإقتصاد المحلي[124].

على الحكومة اللبنانية إعطاء الأولوية للإصلاحات، بما في ذلك قانوني اللامركزية وتوزيع الموارد، لمنح البلديات الإستقلالية والشرعية اللازمين لتوفير الإحتياجات للمواطنين والإحتياجات الخاصة الناشئة عن وجود اللاجئين على أراضيها. كما أن على المجتمع الدولي، من جهة أخرى، ضمان وصول لبنان كبلد متوسط الدخل إلى آليات التمويل التي تساعده على التعامل مع الصدمة السكانية التي يواجهها والتزاماته المالية المتنامية.

أسئلة مهمّة:

- ما هي الآليات والأطر الناظمة التي يمكنها تكملة دور المجالس البلدية والقطاع الخاصّ والمؤسسات الوطنية والمواطنين العاديين لإطلاق تنمية مستدامة للاقتصاد المحلي؟
- أي الإصلاحات اللاحقة لتلك التي أجريت عام 1997 يجب أن تعطى الأولوية للقوانين البلدية ولعملية جمع موارد الصندوق البلدي المستقلّ وآليات توزيعها التي من شأنها أن تسمح بحاكمية أكثر شفافية وإدارة أفضل للموارد؟
- كيف يمكن أن تضطلع البلديات بدور الحاضنة للتجديد الإجتماعي والإقتصادي في مجتمعاتها؟
- أي نوع من بناء القدرات والدعم التقني تحتاج المجالس البلدية والشرطة المحلية لضمان حسن سير العمليات ذات الصلة بمقاربات قائمة على الحقوق والقوانين المحلية والدولية؟
- كيف يمكن لتمويل طويل الأمد أن يدعم التنمية المحلية التي من شأنها ضمان الإنصاف في تقديم خدمات عامّة تسهم في تحسين نوعية اللجوء للاجئين وتعزز الإستقرار الإجتماعي للمجتمعات المضيفة؟
- كيف يمكن للحكومة اللبنانية أن تضمن للمجتمع الدولي إدارة الأموال بصورة فاعلة وشفافة كي تصل إلى المجتمعات الأشدّ ضعفاً وحاجة لها بعيداً عن الفساد السياسي وفي ضوء مبادئ الحاكمية الجيّدة؟

4) إستراتيجية لحماية إجتماعية فاعلة وحسنة التمويل

في يونيو/حزيران 2013، تبنّى مؤتمر العمل الدولي التوصية رقم 202 التي تدعو جميع حكومات الدول إلى توفير حدّ أدنى من الحماية الإجتماعية. ويقرّ هذا الإجراء بالحاجة إلى بناء تراكمي لهذه الحماية للوصول إلى تغطية اجتماعية شاملة وإلى زيادة حجمها. وفي السنة نفسها، أوصت لجنة الأمم المتحدة لسلامة الغذاء بدمج سلامة الغذاء في الحماية الإجتماعية الدنيا للحدّ من الجوع وسوء التغذية.

لا بدّ من حماية الفقراء، أياً كان وضعهم الإجتماعي أو القانوني، من أي مخاطر قد تعترضهم في أثناء محاولتهم الخروج من دائرة الفقر. ويجب أن يكون هذ الدعم من أجل مساعدة الأسر المعيشية على التعاطي مع آثار الفقر وعلى وقف توارثه من جيل إلى آخر. ولكي تتمكن الحكومة اللبنانية من تحقيق ذلك، عليها العمل مع المانحين الدوليين لتطبيق إستراتيجية حماية إجتماعية فاعلة وشاملة لجميع الأسر الفقيرة في لبنان. وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية لم تلتزم رسمياً بتأمين الحدّ الأدنى من الحماية الإجتماعية بعد، إلا أن ثمّة عناصر من هذه الحماية في البلد توفّرها مؤسسات مثل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً وبعض البرامج ذات الصلة بالرعاية الصحية. وسوف يؤمّن توفير الحدّ الأدنى من الحماية الإجتماعية تقديمات عينية أو نقدية للأفراد الأشدّ فقراً من أجل ضمان قدرتهم على مواجهة الصدمات من دون تعريض حقوقهم للخطر. لا بدّ من البدء برسم خطّة واستراتيجية مدروستين بعناية لضمان تدريجي للحدّ الأدنى من الحماية الإجتماعية.

أسئلة مهمّة:

- كيف يمكن تعزيز تقديم الخدمات العامّة الأساسية لا سيّما التعليم والصحة؟

- ما الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع به في دعم بنى الحاكمية الوطنية لتقديم خدمات الحماية الإجتماعية؟

- كيف يمكن إدماج السياسات المبنية على الحقائق في الإستراتيجيات التنموية الوزارية؟

- كيف يمكن دمج جميع سياسات الحماية الإجتماعية ضمن استراتيجية واحدة لضمان تنسيق فاعل لجميع الجهود المبذولة من قبل مختلف الوزارات؟

- كيف يمكن ضمان جودة وملاءمة خدمات البرامج القائمة كالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ؟

- كيف يمكن أن تكون عملية الإنتقاء القائمة لبرامج الحماية الإجتماعية أكثر شفافية وشمولاً؟

5) إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل بناءاً على تقييم سوق العمل وإمكانية دخوله وضمان العمل وحمايته للجميع

لم ينجح لبنان بعد في توليد نموّ شامل يكون مكمّلاً أساسياً للإستثمارات في شبكات الأمان الإجتماعي المتنامية. ولا يسدّ خلق فرص العمل احتياجات القوة العاملة المتنامية التي تأثرت كثيراً بأزمة اللاجئين. (البنك الدولي، يونيو/حزيران 2015، ص. 23). لا بدّ من أن يرتكز خلق فرص العمل على تقييم شامل لسوق العمل لتحديد الإحتياجات، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم الدعم للقطاعات القائمة والإستثمار في أخرى جديدة. كما تسهم الحماية الإجتماعية للعمال في الإستقرار الإجتماعي وفي الحدّ من قطاع التوظيف غير الرسمي وتحمي الفقراء من الصدمات. إن احترام قانون العمل أساسي في هذا السياق لأنه يؤسّس لحق التوظيف كما يحمي كلاً من أرباب العمل والموظفين. ومع تزايد التوظيف في القطاع الرسمي، لا بدّ من تعزيز تطبيق عقد الحماية الإجتماعية الحالي لضمان انتساب من يحق لهم إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وسداد أرباب العمل جميع المتوجّب عليهم.

ويمكن للحوار بين مختلف الفاعلين الدوليين مساندة الحكومة اللبنانية في تحديد أطر مبتكرة جديدة تؤمّن خلق فرص عمل للسوريين، فيما تحمي توظيف الآخرين. من المرجّح أن الإطار الحالي، القاضي بحجب التوظيف عن اللاجئين، سيكلّف الإقتصاد غالياً وسيكون له أثر سلبي على فقراء اللبنانيين، وهذه مشكلة يمكن للمانحين الدوليين المساعدة على حلّها. حين يكون اللاجئون لأمد طويل قادرين على إعالة أنفسهم وتجنب الفقر، تكون حظوظهم في العودة أوفر وقدرتهم على إعادة الإعمار أكثر استدامة وفق ما أظهرته التجارب السابقة.

ولإعادة إطلاق الإقتصاد وخلق فرص العمل وتحقيق نموّ أكثر عدلاً، لا بدّ من أن يقوم المجتمع الدولي باستثمارات ضخمة بما في ذلك إنشاء مناطق تجارية وإبرام اتفاقيات تجارية أكثر إنصافاً. يجب أن يسعى لبنان إلى تحويل وجود اللاجئين إلى فرصة على المدى المتوسّط من خلال فتح سوق العمل بناءاً على تحليل السوق لتحريك النموّ الإقتصادي، مع الإسهام الناشط في ضمان أولويات المجتمعات الأخرى على الأرض اللبنانية في ما يتعلّق بالأمن والوصول إلى الخدمات الأساسية واستراتيجيات التنمية الوطنية.

علاوة على ذلك، لا بدّ من آلية تمويل مزدوجة إنسانية وتنموية تعمل بتناغم من أجل (1) تحسين جودة اللجوء للاجئين و(2) تضمن تمويل رؤية لبنان وسياساته التنموية و(3) تعزز جميع أشكال الإستثمار التي تحرّك عجلة النمو وتخلق فرص العمل الضرورية وتحسّن الإستثمارات اللازمة في البنى التحتية وتقديم الخدمات العامّة.

لا بد من البدء بحوار حول هذه المسألة بين جميع الشركاء، كما يجب إيجاد شراكات بين جميع الفاعلين بما فيهم القطاع الخاصّ (المستثمرون المحليون والأجانب في قطاعات غير محصورة بالزراعة والإنشاءات) وتمويل المؤسسات والسلطات المحلية (بما فيها اتحادات البلديات) كونها الأكثر قدرة على تسليط الضوء على الإحتياجات وطرح الحلول.

أسئلة مهمّة:

- ما هي الخطوات اللازمة لتعزيز معايير العمل وفق الإتفاقيات الأساسية لمكتب العمل الدولي التي صادق لبنان عليها؟[125]
- كيف يمكن إعادة النظر في السياسات والممارسات الحالية كي تصبح أكثر احتراماً لقانون العمل في البلاد؟
- كيف يمكن للبنان أن يضطلع بدور الحاضنة لإقتصاد سوريا في المرحلة اللاحقة للصراع وتحريك عجلة تعافيه في المستقبل؟
- كيف يمكن أن يدعم وجود اللاجئين في لبنان الإنتقال إلى زيادة مستوى التصنيع والإنتاج؟
- ما أنواع الإستثمارات اللازمة لدعم نمو شامل وعادل يقلّص من حدّة انعدام المساواة في البلد ويخفف من نسب البطالة السائدة؟
- أي الأنواع من الحوافز المالية أو العقود التجارية يمكن أن يقدّمها المجتمع الدولي للبنان لتوفير فرص عمل للاجئين من جهة والإسهام في تنويع الإقتصاد اللبناني ونموه من جهة أخرى؟
- ما التمويل التنموي الطويل الأمد المتاح للبنان كدولة هشة متوسّطة الدخل؟ ما الخيارات المتاحة الأخرى؟
- ما هي التحدّيات التي تعترض تمويل الدول المتوسّطة الدخل التي تعاني من الأزمات؟

الهوامش

[1] تتضمّن مقاربة إقتصاد الأسرة المعيشية إعداد خرائط لمناطق سبل كسب العيش، والتصنيف بحسب الثراء من قبل مخبرين رئيسين، ومناقشات مجموعات التركيز مع أعضاء من كلّ مجموعة في مناطق سبل كسب العيش تلك، بهدف جمع معلومات مفصّلة عن مصادر طعامها ودخلها ومصاريفها للسنة المرجع والسنة الجارية. وتأخذ هذه المقاربة بعين الإعتبار التفاوتات الموسميّة في الإنفاق، علاوة على توفّر الطعام والدخل والقدرة على الوصول إليهما. وقد تمّ استبدال مناطق سبل كسب العيش بمحافظات فقيرة لتسهيل البرمجة لاحقاً. كما اعتبر تمرين التصنيف بحسب الثراء حساساً في السياق الراهن في لبنان لذا، ساعد المخبرون الرئيسون في المناطق على التعرّف إلى الأسر المعيشية الفقيرة بالإستناد إلى مؤشرات الفقر المتصوّرة. ولا تشكّل هدفاً لهذه الدراسة أي معلومات مفصّلة عن استهلاك الأسر المعيشية للسعرات الحرارية، التي لم يتمّ جمعها في إطار تقييم الأمن الغذائي.

[2] الدليل التطبيقي لمقاربة إقتصاد الأسرة المعيشية، من إصدارات منظمة "أنقذوا الأطفال".

[3] "معاملة أكثر إنصافاً للسوريين: الحاجة إلى إلتزام دولي لوقف تعميق الأزمة في سوريا والمنطقة"، الصادر في سبتمبر/أيلول 2014، وكذلك "تحليل عادل لحصص الأزمة السورية" الصادر في مارس/آذار 2015.

[4] يستخدم الكاتبون مصطلح "الأزمة السورية" في هذه الدراسة ويطلقونه على الصراع داخل سوريا وترددداته الأمنية التنموية والإنسانية والإجتماعية والإقتصادية على دول الجوار. ويعتبر اللجوء الناتج عن الصراع أحد أبعاد هذه الأزمة.

[5] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014) خطّة الإستجابة الإقليمية لسوريا - لمحة استراتيجية - تحديث منتصف العام، ص. 60، يمكن الاطلاع عليها عبر الرابطين التاليين:
http://reliefweb.int/report/lebanon/refugees- و: *http://unhcr.org/syriarp6/midyear/docs/syria-rrp6-midyear-full-report.pdf*
syria-lebanon-march-2015

[6] المرجع السابق.

[7] البنك الدولي (2015): تعزيز الحدّ من الفقر وتعميم الإزدهار: دراسة منهجية في لبنان، يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/06/23/090224b082f55445/1_0/Rendered/PDF/Lebanon000Prom0c0country0diagnostic.pdf

[8] الأزمة السورية وآثارها على لبنان، جامعة القدّيس يوسف، 9 مارس/آذار 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://www.sciences-po.usj.edu.lb/pdf/The%20Syrian%20Crisis%20%20its%20Implications%20on%20Lebanon%20-%20Khalil%20Gebara.pdf

[9] المرجع السابق.

[10] خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية 2015-2016. بحوث أوكسفام حول الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية في لبنان، أوكتوبر/تشرين الأول 2015.

[11] ملخص تنفيذي: تقييم لبنان الإجتماعي والإقتصادي للأزمة السورية، البنك الدولي. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/09/24/000333037_20130924111238/Rendered/PDF/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

[12] تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) حول الضعف، ودراسة جامعة القديس يوسف حول آراء اللاجئين السوريين في لبنان، يوليو/تموز 2015.

[13] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015.

[14] تقييم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) للضعف.

[15] تعرّف حالات اللجوء الطويل الأمد بتلك التي يظلّ الشخص خلالها لاجئاً لخمس سنوات فأكثر منذ بداية لجوئه، من دون توفّر إمكانيات لحلول فوريّة. (خلاصات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول أوضاع اللاجئين لأمد طويل، رقم 109، (110) - سنة 2009 - خلاصات (EXCOM) 8 ديسمبر/كانون الأول 2009.

[16] (...) قد يكون لحالات تدفق موجات اللجوء الكثيف، من بين أمور أخرى الأمور، الخصائص التالية: (1) توافد أعداد كبيرة من الأشخاص من خلال حدود دولية و(2) سرعة تدفقهم و(3) وضعف القدرة على الاستجابة أو انعدامها في البلد المضيف، لا سيما في أثناء حالات الطوارئ و(4) وجود إجراءات للجوء الفردي غير ملائمة مع تقييم أعداد لاجئين بهذه الضخامة. خلاصات (EXCOM) رقم 100 حول التعاون الدولي وتقاسم عبء حالات تدفق موجات الاجئين الكبيرة والمسؤوليات الناشئة عنه، العام 2014. يمكن الاطلاع على الموضوع عبر الرابط التالي: http://www.unhcr.org/41b041534.html .[17] ك. لونغ، "هل تدوم الأزمة؟ حلحلة أزمة طول أمد اللجوء والنزوح الداخلي"، مركز الدراسات حول اللجوء، جامعة أوكسفورد.

[18] تتضمّن أمثلة عن الخطط الأخرى إجراءات هجرة أسرية سريعة وترتيبات دعم مجتمعي وفرص منح دراسية وفرص هجرة العمالة مع ضمان حقوق اللاجئين السوريين وفق اتفاقية اللجوء.

[19] المرجع السابق، ص. ؟؟؟

[20] سامي عطاالله ورنيم بصيري وجنا حرب. ضرورة إصلاح مالية البلديات لمعالجة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، أبريل/نيسان.

[21] البنك الدولي، يونيو/حزيران 2015، المرجع السابق، ص 23.

[22] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014) خطّة الإستجابة الإقليمية لسوريا - لمحة استراتيجية - - تحديث منتصف العام، ص. 60، يمكن الاطلاع عليها عبر الرابطين التاليين: *http://unhcr.org/syriarp6/midyear/docs/syria-rrp6-midyear-full-report.pdf*
http://reliefweb.int/report/lebanon/refugees-syria-lebanon-march-2015

[23] الخيارات التقليدية المشار إليها كحلول طويلة الأمد هي العودة وإعادة التوطين والإندماج محلياً.

[24] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا). يمكن الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي: http://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon

[25] كما تعكسه تقارير تقدّم سياسة الجوار الأوروبية لسنة 2013. (SOLIDAR)، بحوث التنمية في المناطق العربية الجافة، مراجعة دورية عالمية، إعداد شادي حمادة ومنى حيدر ورامي زريق، من منشورات المركز اللبناني للدراسات.

[26] البنك الدولي (2015): تعزيز الحدّ من الفقر وتعميم الإزدهار: دراسة منهجية في لبنان، ص. 13.

[27] كريم المفتي، "الإستجابة الرسمية لأزمة اللجوء السوري في لبنان سياسة اللاسياسة الكارثية"، مركز معلومات المجتمع المدني، 10 يناير/كانون الثاني 2014. يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://cskc.daleel-madani.org/paper/official-response-syrian-refugee-crisis-lebanon-disastrous-policy-no-policy

[28] ما يعرف بكتلة الثامن من آذار في لبنان تضمّ حركة أمل وحزب الله الشيعيين والتيار الوطني الحرّ وتيار المردة المسيحيين وقد اصطفوا جميعاً إلى جانب النظام السوري فيما كانت قوى 14 آذار ضدّه.

[29] عانى لبنان من حرب أهلية استغرقت 15 عاماً بين عامي 1975 و1990. وعلى الرغم من وجود أسباب عديدة خلف اندلاع هذه الحرب، زاد وجود فصائل فلسطينية مسلحة على الأرض اللبنانية ومقاومتها لإسرائيل من حدّة الإنقسام بين مكونات الشعب اللبناني. وقد أدّى ذلك إلى الكثير من الصراعات وإلى عدّة حملات انتقام واحتلال من قبل الإسرائيليين على مدى سنوات.

[30] ألف، "دراسة حول الحلول الممكنة لأزمة اللجوء السوري في لبنان"، ديسمبر/كانون الأول 2014. يمكن الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي: http://www.alefliban.org/sites/default/files/ALEF-Position%20Paper-%20Solutions%20to%20the%20Syrian%20Refugee%20Crisis-December2014%20(2).pdf

[31] الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015، ص. 12. كذلك الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية، أوكسفام بريطانيا ومؤسسة عصام فارس للسياسات العامة في الجامعة الأمريكي في بيروت، أغسطس/آب 2015.

[32] حماية اللاجئين السوريين: القوانين والسياسات وتشارك المسؤولية الدولية، جامعة بوسطن. يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.bu.edu/law/central/jd/programs/clinics/international-human-rights/documents/FINALFullReport.pdf

[33] معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، 1993.

[34] في أكتوبر/تشرين الأوّل 2014، تمّ إطلاق خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية والتي ترمي إلى: (1) ضمان وصول المساعدات الإنسانية والحماية إلى الأفراد الأكثر عرضة وفقراً من اللبنانيين والسوريين و(2) تعزيز قدرات أنظمة الخدمات العامّة الوطنية والمحلية، و(3) تعزيز الإستقرار المؤسسي والبيئي والإجتماعي والإقتصادي في لبنان.

[35] خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية، وزارة الشؤون الإجتماعية في لبنان، ديسمبر/كانون الأول 2014.

[36] قد ترغم الأزمة السورية لبنان على "إعادة النظر... في نظام العمالة الأجنبية"، نايلة جعجع، المركز اللبناني للدراسات، يونيو/حزيران 2015، وكذلك الأزمة السورية وتداعياتها على لبنان، خليل جبارة، جامعة القدّيس يوسف، مارس/آذار 2015.

[37] راجع المركز اللبناني للدراسات: "عوامل تحسين أداء العمل البلدي"، رنيم بعاصيري، يوليو/حزيران 2014، وكذلك "ضرورة إصلاح مالية البلديات لمعالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في لبنان" سامي عطاالله ورنيم بعاصيري وجنا حرب، 21 يوليو/تموز 2014.

[38] المرجع السابق.

[39] راجع المركز اللبناني للدراسات: http://www.lcps-lebanon.org/publications/1331312295-imf-policybrief-eng.pdf

[40] المرجع السابق.

[41] تعميم رقم 734 الصادر في 5 يونيو/حزيران 2014، و تعميم رقم 786 الصادر في 18 يونيو/حزيران 2014.

[42] الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015 .

[43] نتائج مجموعات التركيز، الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015.

[44] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015.

[45] دراسة حول منع السوريين من التجوّل، مركز معلومات المجتمع المدني. نوفمبر/تشرين الثاني 2014. يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://cskc.daleel-madani.org/content/examining-curfews-against-syrians-lebanon-0

[46] المرجع السابق.

[47] منظمة هيومن رايتس واتش، أكتوبر/تشرين الأول 2014. يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/news/2014/10/03/lebanon-least-45-local-curfews-imposed-syrian-refugees

[48] الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015.

[49] تقارير البنك الدولي للعامين 2013 و2015.

[50] صحيفة الجمهورية 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[51] خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية، وزارة الشؤون الإجتماعية في لبنان، 15 ديسمبر/كانون الأول 2014. يمكن الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

[52] البنك الدولي (2015): تعزيز الحدّ من الفقر وتعميم الإزدهار: دراسة منهجية في لبنان، ص. 11.

[53] المرجع السابق.

[54] الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015.

[55] الأزمة السورية وآثارها على لبنان، جامعة القدّيس يوسف، 9 مارس/آذار 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://www.sciences-po.usj.edu.lb/pdf/The%20Syrian%20Crisis%20%20its%20Implications%20on%20Lebanon%20-%20Khalil%20Gebara.pdf

[56] الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015.

[57] البنك الدولي (2015): تعزيز الحدّ من الفقر وتعميم الإزدهار: دراسة منهجية في لبنان.

[58] ما يعرف بمنطقة T5 هي طرابلس والكورة والبترون وبشرّي وزغرتا والمنية والضنية.

[59] الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناوليس، سبتمبر/أيلول 2015. ص. 20-21.

[60] البنك الدولي (2015)، تعزيز الحدّ من الفقر وتعميم الإزدهار: دراسة منهجية في لبنان.

[61] المرجع السابق.

[62] راجع الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf

[63] قرارا وزارة العمل لسنة 2013 رقم 19/1 ورقم 197/1.

[64] راجع الرابط التالي: http://www.lpdc.gov.lb/Rights/Areas-of-Work/Right-To-Work.aspx
[65] المرجع السابق.
[66] إستطلاع 2009 حول اللاجئين في العالم: لبنان.
[67] روّاد الحدود، الخطر المزدوج: الدخول غير الشرعي والإحتجاز غير الشرعي. دراسة حالة: اللاجئون العراقيّون وطالبو اللجوء في لبنان.
[68] المادّة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[69] المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية ومناهضة التعذيب.
[70] يشكّل عدم حيازة إقامة صالحة جريمة في القانون اللبناني.
[71] على أثر الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي، لا سيّما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أعلنت الحكومة اللبنانية رسمياً إلتزامها بمبدأ عدم الإبعاد.
[72] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015.
[73] المرجع السابق
[74] منذ يناير/كانون الثاني 2015، لا يمكن للمواطنين السوريين الدخول إلى لبنان سوى على أساس سبع فئات من التأشيرات هي: سياحة، زيارة عمل، تسوق، مالك ومستأجر عقار، دراسة، سفر، علاج ومراجعة سفارات، وأخيراً كلاجئ، تستلزم جميعها تقديم عدد من المستندات.
[75] قد ترغم الأزمة السورية لبنان على "إعادة النظر... في نظام العمالة الأجنبية"، نايلة جعجع، المركز اللبناني للدراسات، يونيو/حزيران 2015،
[76] إستجابة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) اللاجئين من سوريا إلى لبنان، 1 يناير/كانون الثاني - 28 فبراير/شباط 2015، العدد رقم 42، نشرة توضيحية شهرية، وكذلك إستجابة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) اللاجئين من سوريا إلى لبنان والخدمات المقدّمة لهم، نشرة توضيحية تصدر كلّ شهرين، مارس/آذار-أبريل/نيسان 2015، العدد رقم 43.
[77] المادتين 7 و11.
[78] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[79] المرجع السابق.
[80] المرجع السابق.

[81] ك. لونغ، (2011)، "هل تدوم الأزمة؟ حلحلة أزمة طول أمد اللجوء والنزوح الداخلي"، مركز الدراسات حول اللجوء، جامعة أوكسفورد، ص. 27-30.;وكذلك ك. لونغ، (2010) الوحدة في الوطن؟ مراجعة للعلاقة بين التوزيع والانتقال والحلول الدائمة للاجئين. جينيف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: http://www.unhcr.org/4b97afc49.html. وكذلك شطي د. ومنصور ك. (2011) حلحلة أزمات اللجوء طويلة الأمد: دراسة حالة في العراق، إستطلاع اللاجئين، دورية فصلية (2011)30 - (4) ص. 50-83. (doi: 10.1093/rsq/hdr012).
[82] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[83] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[84] هذا الشكل من أشكال الإعتقال يندرج تحت مادّة الإعتقال التعسّفي وفقاً لمجموعة عمل الأمم المتحدة حول الإعتقال التعسفي.
[85] تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) حول الضعف، 2015.
[86] تقرير أوكسفام عن الحماية في الشمال، أغسطس/آب 2014 https://www.wfp.org/news/news-release/wfp-forced-make-deeper-cuts-food-assistance-syrian-refugees-due-lack-funding and *WFP Lebanon situation report July 2015* available at: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ep/wfp276565.pdf
[87] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[88] المرجع السابق
[89] نتائج مجموعات التركيز، الحكومات المحلية تحت الضغط، بحث حول الإستقرار الإجتماعي في منطقة T5 شمال لبنان، أوكسفام إيطاليا وميناپوليس، سبتمبر/أيلول 2015، ص. 24.
[90] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[91] تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) حول الضعف، 2015.
[92] تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وملامحهم الوظيفية، المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، 2013، ص. 8-14. راجع كذلك "جدار الإسمنت: الإحتياجات الإنسانية للاجئين المتأثرين بالأزمة والأسر المضيفة في المناطق الريفية وشبه الريفية في بيروت وجبل لبنان" مايو/أيار 2014.
[93] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[94] المرجع السابق
[95] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015 .
[96] يستغرق السفر براً من بيروت إلى دمشق أربع ساعات بالبرّ فيما المسافة أقصر ن نقاط حدودية أخرى.
[97] بالإستناد إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد تستغرق عملية إعادة الإستيطان ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً بحسب الدولية وخصوصيات العملية. أما الحالات الطارئة قد لا تستغرق سوى ثلاثة أيام.
[98] البنك الدولي (2015): تعزيز الحدّ من الفقر وتعميم الإزدهار: دراسة منهجية في لبنان.

[99] الأزمة السورية وآثارها على لبنان، جامعة القدّيس يوسف، 9 مارس/آذار 2015. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://www.sciences-po.usj.edu.lb/pdf/The%20Syrian%20Crisis%20%20its%20Implications%20on%20Lebanon%20-%20Khalil%20Gebara.pdf

[100] المرجع السابق

[101] خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية 2015-2016. بحوث أوكسفام حول الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية في لبنان، أوكتوبر/تشرين الأول 2015.

[102] يرمز مصطلح "مناقشة" إلى مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات المعمّقة إلا في حال ذكر خلاف ذلك.

[103] الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية"، أوكسفام بريطانيا ومؤسسة عصام فارس للسياسات العامة في الجامعة الأمريكي في بيروت، أغسطس/آب 2015.

[104] ملخص تنفيذي: تقييم لبنان الإجتماعي والإقتصادي للأزمة السورية، البنك الدولي. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/09/24/000333037_20130924111238/Rendered/PDF/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

[105] وزارة العمل في لبنان، في مايو/أيار 2015. أمّا رقم البنك الدولي فيصل إلى 220000 فيما تصل تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى 324000.

[106] للإطلاع على الرابط التالي: http://www.unrwa.org/userfiles/2011012074253.pdf

[107] المرجع السابق، وكذلك خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015، وكذلك الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية"، أوكسفام بريطانيا ومؤسسة عصام فارس للسياسات العامة في الجامعة الأمريكي في بيروت، أغسطس/آب 2015.

[108] خلاصات البحوث حول الحماية والبحوث حول الحماية الذاتية وإستراتيجيات التأقلم للاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات المضيفة لهم. أوكسفام بريطانيا وشركاؤها، أغسطس/آب 2015.

[109] المرجع السابق ص. 23

[110] دخول العيادات مجاني للمستفدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً (لحاملي بطاقة حلا). أما اللبنانيين من غير المستفيدين فيسددون مبلغ 7000 ليرة لبنانية عن كلّ زيارة.

[111] ترتفع مساهمة الصندوق إلى 23.5% من الأجر يتحمل رب العمل 21.5% منه والعامل 2%. (من لبنان: الحاجة إلى وظائف جيّدة ودور الإقتصاد والإستثمار والتربية والعمل وسياسات الحماية الإجتماعية. البنك الدولي، يوليو/تموز 2013.

[112] لبنان: الحاجة إلى وظائف جيّدة ودور الإقتصاد والإستثمار والتربية والعمل وسياسات الحماية الإجتماعية. البنك الدولي، يوليو/تموز 2013.

[113] لم يتبين من الحوارات مع من أجريت المقابلات معهم والتجار المحليين أن ثمّة فائدة على الموادّ التي تباع بالدين. قد يكون ثمّة كلفة خفية لم يستطع فريق الباحثين تحديدها.

[114] قد يكون خفياً لأن السر لا تذكره عادة من تلقاء نفسها. والسبب في ذلك هو أنه غالباً ما لا يتمّ تسديد القروض بضورة منتظمة وقد تضطر الأسر إلى الاقتراض مجدداً قبل الإنتهاء من سديد الدين القديم كع استنفاذ جميع قنوات الإقتراض المتاحة. في حال كان المبلغ كبيراً، ومن مقرض واحد تكون إمكانية ذكره صراحة أكبر.

[115] تجدر الإشارة إلى أن عتبة الفقر هذه ترتكز على بيانات 2004-05 وقد لا تكون صالحة لسياق اليوم.

[116] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و(ريتش) 2014، البرامج التوجيهية للمجتمعات المضيفة المستهدفة في لبنان.

[117] مقابلات من "الفقر وانعدام المساواة والحماية الإجتماعية"، أوكسفام بريطانيا ومؤسسة عصام فارس للسياسات العامة في الجامعة الأمريكي في بيروت، أغسطس/آب 2015 .

[118] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و(ريتش) 2014، البرامج التوجيهية للمجتمعات المضيفة المستهدفة في لبنان.

[119] تعرّف حالات اللجوء الطويل الأمد بتلك التي يظلّ الشخص خلالها لاجئاً لخمس سنوات فأكثر منذ بداية لجوئه، من دون توفّر إمكانيات لحلول فوريّة. (خلاصات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول أوضاع اللاجئين لأمد طويل، رقم 109، (110) - سنة 2009 - خلاصات (EXCOM) 8 ديسمبر/كانون الأول 2009

[120] (...) قد يكون لحالات تدفق موجات اللجوء الكثيف، من بين أمور أخرى الأمور، الخصائص التالية: (1) توافد أعداد كبيرة من الأشخاص من خلال حدود دولية و(2) سرعة تدفقهم و(3) ضعف القدرة على الإستجابة أو انعدامها في البلد المضيف، لا سيما في أثناء حالات الطوارئ و(4) وجود إجراءات للجوء الفردي غير ملائمة مع تقييم أعداد لاجئين بهذه الضخامة. خلاصات (EXCOM) رقم 100 حول التعاون الدولي وتقاسم عبء حالات تدفق موجات الاجئين الكبيرة والمسؤوليات الناشئة عنه، العام 2014. يمكن الاطلاع على الموضوع عبر الرابط التالي:[121] http://www.unhcr.org/41b041534.html ك. لونغ، "هل هي أزمات دائمة؟ حلحلة أزمة طول أمد اللجوء والنزوح الداخلي"، مركز الدراسات حول اللجوء، جامعة أوكسفورد.

[122] ويجب أن تشمل هذه البدائل تسريع عملية لمّ الشمل الأسر وترتيبات كفالة المجتمع وفرص المنح الدراسية وهجرة الأكاديميين والعمال مع ضمان حقوق اللاجئين السوريين الذين سوف يستفيدون من هذه الحلول وفق اتفاقية اللجوء.

[123] المرجع السابق ص. ؟؟؟

[124] سامي عطاالله ورنيم بعاصيري وجنا حرب، ضرورة إصلاح مالية البلديات لمعالجة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية لمواجهة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في لبنان، أبريل/نيسان 2014 .

[125] صدّق لبنان على سبع إتفاقيات حول العمل من أصل الثمانية الأساسية وهي: (C098) إتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، و(C029) إتفاقية العمل الجبري، و(C100) إتفاقية المساواة في الأجور، و(C105) إتفاقية إلغاء العمل الجبري و(C111) إتفاقية منع التمييز في العمل وشغل الوظائف، و(C138) إتفاقية الحد الأدنى لسن العمل، و(C182) إتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.